جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص القانون البحري والنقل

بعنوان:

" محاضرات في منهجية إعداد مذكرة التخرج "

من إعداد: أ. د أحـــمـــد داود رقـــيـــة

أستاذة التعليم العالي

السنة الجامعية: 2022-2023

مقدمة:

مما لاشك فيه أن البحث في شتى مجالات العلوم والمعرفة يخضع لقواعد منهجية المتعارف عليها، فلا يحق للباحث أن يكتب كيف يشاء وأن يقسم خطة بحثته بطريقة خاصة وأن يخلط تحليله ورأيه بتحليل وآراء الآخرين.

وإن الكتابة وفق القواعد المنهجية مضبوطة أمر لا مناص منه في مجال البحث العلمي أيا كان التخصص، فهي بمثابة قانون المرور بالنسبة لسائق المركبة، فلا يحق للسائق في كل الدول السير في الطريق والرصيف معا بطريقة عشوائية و فوضوية ولا يحق له استعمال المنبه مثلا أمام المستشفيات ولا يحق له التوقف في أماكن محددة.

فلو تركنا للسائقين حرية مطلقة دون قيد في ذلك فان هذا من شأنه التأثير على أرواح الآخرين وعلى صحتهم وسلامتهم في أجسادهم وممتلكاتهم، لذلك وجب التقييم بالقوانين والقواعد المرورية من أجل ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات وتحقيق قدر مكفول من النظام العام.

وما قيل عن السائق يقال عن الباحث الذي يريد الغوص في مجال العلم والمعرفة فيعالج مشكلة مطروحة ومسألة دقيقة بعينها ويحلل آراء ويقابل الرأي بالرأي الآخر ويقدم براهين وأدلة ويصل إلى مجموعة استنتاجات، وكل هذا لا يتم إلا وفق قواعد مضبوطة ودقيقة ألا وهي "قواعد المنهجية"، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لتقدم الشعوب في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية، ولقد تفطنت الدول المتقدمة لهذه الأهمية للبحث العلمي فعملت على تشجيعه وتطويره، ولكي تواكب الدول المتخلفة التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهدته الدول المتقدمة يجب على قادتها السياسيين

أن يعيروا اهتماما كبيرا بالبحث العلمي من خلال تخصيص أكبر نسبة من الميزانية للبحث العلمي.

ويعرف البحث العلمي بأنه: "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها"، كما أنه: "نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع حيث يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة التفسيرية"[1].

كما عرف البحث العلمي بأنه أداة لتحليل المعارف والمعلومات بهدف الوصول إلى حقائق معينة، من حيث الدراسة الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق للاستفادة منها والتحقق من صحتها.

وما يمكن استخلاصه من خلال كل هذه التعريفات أن البحث العلمي يمثل مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة و منظمة باستخدام أدوات ووسائل بحثية.

و إن للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا، أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدة أهمها:

- توسيع إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة؛
- صقل الشهية العلمية لدى الباحث؛
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث؛
- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع المعاش، ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي؛
- تطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث ولتأليف؛

[1]- بحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص30.

كما تتمثل أهمية البحث العلمية لطالب الحقوق فيما يلي:

- إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح؛
- تعويد الطالب على ترتيب و تنظيم أفكاره و عرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي؛
- التدريب على الأسلوب القانوني في الكتابة، والقائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث؛
- التعود على استخدام الوثائق والكتب والمصادر والروابط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة[2]؛

وتجدر الإشارة إلى أن دروس المنهجية تتطلب معرفة ما يلي:

– فلسفة القانون، والمدارس القانونية المختلفة، لمعرفة مختلف الاتجاهات الفلسفية في دراسة القانون، والتي قد يتأثر بها هذا المشرع أو ذاك، أو هذا الفقيه أو ذاك.

– نظرية المعرفة بصفة عامة أي تطور التفكير وكيفية حل المسائل والمشاكل وفهم الظواهر؛

– نظرية المناهج، والتي تتعلق بكيفية تحليل نص قانوني؛

–وأخيرا، معرفة مختلف تقنيات إعداد البحث العلمي، ومراحله بدءا من اختيار الموضوع إلى المناقشة.

بالتالي إذا كان البحث العلمي من المعايير الأساسية والرئيسية للحكم على مدى تقدم هذا البلد أو تخلفه، من خلال اعتباره المحرك الأساسي للتنمية، فإن المنهجية تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي ذاته، فليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة

[2]– بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2015-2016، ص ص 5-6.

ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، إذ لابد من طريقة أو كيفية عقلانية تتبع لتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة ومقبولة.

كما أن التفكير المنظم يتم استخدامه حتى في شؤون حياتنا اليومية أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة أو في علاقاتنا مع المجتمع، فالمنهجية مادة ليست كسائر المواد التي لها مضمون نظامي محدد، فهي مادة عامة وشاملة لكل مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العلمية مع مراعاة طبيعة كل مجال علمي وخصوصياته.

وتختلف المنهجية عن المنهج في كونها تهتم بالقواعد الأساسية للبحث العلمي وكيفية صياغته والالتزام به قبل وأثناء البحث العلمي، مع تحديد الوسيلة التي يتم استخدامها للكشف عن الحقيقة.

في حين أن المنهج يقتصر على الطريق التي تكشف عن الحقيقة وبهذا تكون المنهجية أشمل من المنهج لكونها علم المناهج.

فمن هذا الاختلاف، نبرز الجوانب الثلاث للمنهجية، والتي ينتمي المنهج إلى أحد جوانبها:

- الجانب الشكلي: يتعلق بالمرحلة الأخيرة في إعداد البحث العلمي، وهي مرحلة كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية.
- الجانب الموضوعي: يتعلق بطريقة التفكير، ومجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة.

ولا يكون الباحث مقيد بمنهج بحث واحد محدد بل يكون أمام مجموعة من المناهج يختار منها ما يتناسب مع موضوع بحثه المختار، فنوع المنهج وعدده رهين بالموضوع محل الدراسة.

- جانبها الإجرائي أو العملي: فيهتم بدراسة الإجراءات العملية التي تساعد الباحث في جمع المعلومات (العينات، الاستبيان).

ولأن البحث القانوني هو عبارة عن دراسة موضوع قانوني أو التطرق إلى مسألة قانونية من جميع الجوانب العلمية التي تتصل بهذا الموضوع عن طريق التحليل بهدف الوصول إلى حل المشكلة.

فإن الباحث القانوني يحتاج إلى الإلمام بجوانب المنهجية لأنها تساعده في كيف يفكر، كيف يبحث، كيف يكتب، كيف يحلل ويناقش، وكيف يبحث عن الحل القانوني للمشكلة المعروضة.

من ثم ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، فهي تهدف إلى إعطاء الدّارس الطريقة والأسلوب العلمي المنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة، وتزوده بأدوات وأساليب كيفية الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز البحث العلمي، وكيفية استعمال تلك المعلومات المحصلة.

فإذا منهجية البحث العلمي تسطر مراحل إعداد البحث العلمي وكل المسائل المرتبطة بذلك ابتداء من مرحلة اختيار موضوع البحث إلى غاية كتابته وتحريره.

ثم إن الموضوع الذي سيختاره الطالب في ليسانس هو موضوع أوسع من الموضوع ذلك الذي اختاره طالب الماستر، والموضوع الذي يختاره طالب الماستر بدوره أوسع من الموضوع الذي يختاره الطالب الدكتوراه.

ويترتب على ذلك أن نطاق الموضوع الذي يختاره الطالب يضيق كلما كان يسعى إلى درجة علمية أرفع من الدرجة العلمية التي تحصل عليها، وهذا يعني أن الطالب سيختار موضوعا قانونيا في نطاق رغبته الحرة واختياره الطوعي، ومن المستحسن أن يكون الموضوع

محددا تحديدا علميا صارما لأن الموضوعات العامة تشتت جهد الطالب وتضعف قدراته على التحليل الابتكار، ومن ثمة لا يستطيع تقديم بحث علمي متكامل.

كما تتنوع البحوث الأكاديمية في الجامعات من طرف الطلاب والأساتذة والباحثين، فمنها: البحوث الصفية التي يجريها الطلاب أثناء الدراسة، وبحوث الدراسات العليا ويجريها الطلبة أيضا في مراحل الدراسة العالية التي تسمى بما بعد التدرج، وهناك البحوث التي يقوم بها الأساتذة وهو يشمل الكتب التي ينتجونها والمقالات العلمية التي ينشرونها والمداخلات العلمية التي تقدم في ملتقيات علمية أو ندوات دراسية، كلها تخضع لمنهجية البحث العلمي، وإن اختلفت أحجامها ومسمياتها وأهدافها.

بذلك تعتبر الرسائل العلمية تجسيد حقيقي وثمرة التكوين والتربص وفيها يتم تجسيد وتكريس المعلومات والمعارف المختلفة المكتسبة بالجامعة لما يتعلمه الطالب طوال مساره الدراسي، وما يقوم به من نشاطات وفعاليات فكرية وعلمية، ملتزما في ذلك الأصالة، الدقة والموضوعية، والنزاهة في معالجة مشكلة بحثه، وفق مناهج علمية وأساليب وأدوات مناسبة، ومنطلقا في ذلك من المدارس الفكرية التي تقف وراء اختصاصه و موضوع بحثه.

كما يمكن اعتبار مذكرات التخرج أو الرسائل الجامعية تقارير بحثية يكتبها الطالب عن موضوع معين أو مشكلة محددة تحت إشراف أستاذ مشرف، وبعد اكتمالها ومناقشتها فإنه بالإمكان نشرها كاملة أو مختصرة أو بالإمكان نشر أجزاء منها –خصوصا بالنسبة لرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه-.

ولا يشترط في مذكرات التخرج الماستر إضافة معرفة جديدة، بل مجرد معالجة الموضوع بطريقة مختلفة، غير أنه يستوجب بذل جهد كبير وذلك خلال فترة كبيرة من البحث والعمل، حيث يواجه الطالب مجموعة من العراقيل والعقبات؛ وخاصة تلك المرتبطة

بضرورة احترام قواعد المنهجية العلمية، فالبحث العلمي يعتبر فرصة للعمل في استقلالية كاملة، ما يسمح الاعتماد على تلك المعارف المكتسبة بعد سنوات من الدراسة.

بذلك تختلف رسائل التخرج من حيث الغرض والوظيفة والمضمون، حيث أن: مذكرة التخرج الماستر تهدف إلى إكساب الطالب المهارات البحثية التي تمكنهم من معالجة المشكلة البحثية بأسلوب علمي.

أما في رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه فيشترط أن تضيف معرفة جديدة، إلا أن أطروحة الدكتوراه هي أكثر تعمقا من رسالة الماجستير في وضع الفرضيات وتحليل المعلومات والوصول إلى نتائج وتوصيات، بالإضافة إلى سلامة البحث وجودة الأداء، والتقصي المتعمق بالإضافة إلى المعرفة والجدة في الاكتشاف وأسلوب المعالجة، وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي على الطالب أن تكون له دراية كافية حول مذكرة التخرج، أهدافها، ومراحل إعدادها، وشروطها قبل الشروع في إنجازها.

كما تقوم أطروحة الدكتوراه على تناول مشكلة بحثية دقيقة التخصص، متفردة بعمقها وأصالتها بهدف تقديم حلول مبتكرة لها، مبنية على الفهم العميق لأساسيات التخصص.

وتختلف المذكرة عن الأطروحة من حيث المساهمة بالمعرفة التي يضيفها البحث، إذ يمكن أن تكون الإضافة في مذكرة الماستر في طبيعة التحسين في أحد مجالات المعرفة، أو في تطبيق تقنيات معروفة في مجالات أو مناطق جديدة، في حين تكون مساهمة أطروحة الدكتوراه للمعرفة كبيرة وإبداعية ومتميزة في نتائجها وتوصياتها.

ونظرا لأهمية مادة منهجية إعداد مذكرة التخرج، فإن هذه المحاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر حقوق، وذلك لتغطية النقص الذي يعاني منه الطلبة في هذه المرحلة فيما يخص مادة المنهجية وكذلك لتطوير مهاراتهم من هذه الناحية، حيث تعد عملية انجاز المذكرات البيداغوجية وكيفيات المنهجية المتبعة لمناقشتها وتقييمها من الأمور الهامة جدا، إذ

لا يمكن اعتبار أي عمل مقدم في هذا الإطار مقبولا من الناحية العلمية والبيداغوجية، إلا إذا استوفى الشروط اللازمة لذلك وارتكز على مبادئ البحث العلمي ارتكازا سليما لا يدعو في أي جزء من أجزائه إلى الشك أو إلى منهجية خاطئة لا تؤدي في النهاية إلى الإخفاق والفشل.

ولتحقيق ما سبق ذكره وللوصول إلى رسائل علمية مقبولة وذات مستوى مشرف، نسعى من خلال هذه المطبوعة إلى تحقيق الهدف الرئيسي منها هو مساعدة الطلبة وإمدادهم بكيفيات إعداد الرسائل العلمية-مذكرة الماستر- وتعريفهم بالمعايير التي تأخذ بها أغلبية الجامعات في إجازة رسائلهم.

لتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم هذه المحاضرات كما يلي:

- **الفصل الأول: الإعداد والتحضير لمذكرة التخرج(الخطوات المنهجية للإعداد)**
- **الفصل الثاني: تحرير مذكرة التخرج وشكلها النهائي**

الفصل الأول:

الإعداد والتحضير لمذكرة التخرج

(الخطوات المنهجية للإعداد)

أ. أحمد داود رقية

يعتبر البحث وسيلة وليس غاية، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، لابد لها من منهجية وأسلوب بغية تحقيق نتائج معينة، حيث تمر عملية إعداد مذكرة التخرج بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة، متكاملة ومتناسقة، في تكوين وبناء البحث وإنجازه.

يتعلق الأمر ببعض الخطوات المبدئية الهامة (المبحث الأول)، وكذا بإعداد الخطة أو تقسيم الموضوع (المبحث الثاني).

أ. أحمد داود رقية

المبحث الأول: الخطوات التمهيدية:

مرحلة اختيار الموضوع(المطلب الأول)، مرحلة جمع الوثائق العلمية والقراءة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث(العنوان):

قد يجد الباحث بصفة عامة صعوبة في اختيار موضوع لبحثه إن لم يكن قد تزود بالقراءة الغزيرة والمكثفة، لذلك غالبا ما يقع كثير من الباحثين في التكرار، وإعادة نفس المواضيع السابقة، تحت ذريعة عدم وجود مواضيع، أو أن جميع المواضيع قد تم التطرق إليها.

والأصل في اختيار الموضوع هو اختيار مشكلة، والمشكلة يتوصل إليها الباحث نتيجة ظروف معينة، فقد يلاقيها خلال دراسته، مطالعته، مشاهدته وملاحظته، تأمله، أو من خلال دراسات سابقة، ولا يمكن القول أن الباحث قد توصل إلى موضوع بحثه إلا حين يضع يده على الإشكالية.

إن اختيار الطالب لموضوع بحثه بنفسه لهو دليل على إحساس الطالب بالمشكلة التي سوف يثيرها، وبالتالي يتيح له أن يكون أكثر قربا من تفاصيل بحثه، لكنه لا يستغني أبدا عن توجيه المشرف الذي يعتبر أكثر إحاطة بالمخاطر والصعوبات التي قد تعترض البحث، أما في حالة الاختيار من مواضيع مطروحة أو مقدمة من طرف الأساتذة فينبغي اختيار البحث الأقرب إلى اهتمام الطالب، أو الحقل البحثي الذي يحب أن يبحث فيه.

الفرع الأول: دوافع اختيار الموضوع:

يخضع اختيار الموضوع لجملة من المعايير والاعتبارات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، حيث تتنوع الدوافع كما سيلي توضيحه:

أولا: الدوافع(المعايير) الذاتية لاختيار الموضوع: هناك عدة معايير و عوامل تتعلق بالباحث، منها:

أ- عامل الرغبة النفسية الذاتية في اختيار الموضوع: يلعب عامل الرغبة الذاتية عنصر مهم في اختيار موضوع البحث، حيث يجد الباحث جاذبية تشده لموضوع معين، فالأمر ليس بالصدفة أو اختيار طائش وغير مؤسس، بل هو نابع من خيار ذاتي ورغبة كبيرة للبحث والتنقيب في مجال محدد، فمتى رغب في موضوع ما من المؤكد أنه سيبذل كل جهده من أجل إظهاره في أحسن صورة.

ب- عامل ومعيار الاستعدادات و القدرات الذاتية: من بين القدرات والاستعدادات الذاتية التي يجب توافرها ما يلي:

✓**القدرات العقلية:** يتعين على الباحث أن يتسم بسرعة البديهة و الفطنة العقلية التي تجعله قادرا على التعمق في الفهم و التحليل و الربط والمقارنة والاستنتاج في معالجته للبحث العلمي محل الدراسة، ولا يمكن للباحث أن يكتسب هذه المهارات إلا عن طريق سعة الاطلاع والتفكير والتأمل في شتى الوثائق والمصادر المتعلقة بموضوع بحثه، وكذا بمجمل المكتسبات المعرفية.

✓**القدرات اللغوية:** لاشك أن البحث العلمي يتطلب من الباحث استعدادات وقدرات لغوية تمكنه من إجراء دراسات مقارنة في الموضوع محل البحث، لأن العديد من المصادر والمراجع التي تضيف للبحث قيمة علمية نجدها مكتوبة بلغات أجنبية وخاصة في مجال البحوث القانونية التي تعتمد كثيرا على الدراسات المقارنة، مما تتطلب من الباحث أن يجيد و يتمكن من اللغات الأجنبية أو يتجنب اختيار موضوع في هذا المجال.

✓**القدرات الاقتصادية:** لقد أصبح إنجاز البحوث العلمية عملا مكلف يتطلب مصاريف وقدرة مالية خاصة الأبحاث العلمية، مثل إنجاز الرسائل والأطروحات مما تفرض على الباحث

القيام بالسفر والتنقل من جامعة لأخرى لاقتناء المصادر والمراجع أو تصويرها وشراء الآلات والأدوات لعملية إعداد البحث العلمي، لذا يجب الاستناد إلى معيار القدرة الاقتصادية في اختيار الموضوع ومراعاة هذا المعيار من لدن الباحث نفسه.

ج- عامل ومعيار التخصص المهني والوظيفي وكذا التجارب الذاتية: هو عامل ومؤشر أساسي في اختيار الموضوع فقد تكون الوسائل المادية التي توفرها له وظيفته، مما يسهل عليه عملية البحث ويدعم الجانب العملي لموضوع البحث، حيث يتعين على الباحث مراعاة أن الجانب العملي يتماشى مع تخصصه الأكاديمي، فمتى كان يمارس إلى جانب الدراسة وظيفة ما في جهاز معين، كالإدارة المركزية، الإدارة المحلية، مديرية تنفيذية على مستوى الولاية أو في قطاع الصحة أو الأمن وغيرها من المجالات.

وهنا يحبذ أن يختار موضوعا للتسجيل في الماستر أو الدكتوراه بحيث يكون له علاقة بقطاع الوظيفة التي يشغلها شريطة أن يتناسب هذا النشاط مع التخصص الأكاديمي للطالب.

كما قد يكون الدافع في اختيار الموضوع هو حل مشكلة معينة مر بها الباحث الذي عانى مثلا شخصيا أو أحد مقربيه من ظاهرة التسريح الجماعي من العمل فيميل إلى البحث في مسائل علاقات العمل.

ثانيا: العوامل والمعايير الموضوعية في اختيار موضوع(الدوافع الموضوعية): بالإضافة إلى المعايير الذاتية السابقة تتحكم عوامل ومعايير موضوعية في اختيار موضع البحث، تتعلق بطبيعة البحث، تتمثل فيما يلي:

أ- التخصص العلمي الأكاديمي: وهو معيار لا يرتكز على ذات الطالب وإنما على الموضوع والمتمثل في تخصص الطالب من الناحية الأكاديمية، فلا يحق له وهو مسجل كما سبقت الإشارة إليه في تخصص قانون العام المعمق أن يبحث في موضوع يتعلق "الزواج" أو الطلاق

والعكس صحيح، وهنا تلعب اللجان العلمية والمجالس العلمية دور إلى جانب الأستاذ المشرف في كبح كل باحث عند اختياره مع إلزامه بالتقيد بالاختصاص وعدم الخروج عنه.

بالتالي لا يحق له في مجال العقود التجارية مثلا وقانون الأعمال أن يسجل موضوعا له العلاقة بالتنظيم الإداري للبلدية أو الولاية لا لشيء إلا لكونه موظفا فيها، ولا يحق الباحث يعمل في المجلس الدستوري مثلا ومسجل في تخصص القانون الدولي أو قانون العقود أن يختار موضوعا يتعلق بإجراءات الرقابة على دستورية القوانين[3].

ب- عامل القيمة العلمية للموضوع: حيث يتم اختيار في مجال البحث العلمي للموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية وذلك وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص العلمي، لذلك يتعين أن يكون موضوع البحث متسما بالحداثة والجدية بأن يكون الموضوع جديدا و لم يتعرض له باحث آخر من قبل، ولكن لا يشترط أن يكون الموضوع جديدا بل يكفي أن تكون الحلول المقدمة هي الجديدة، ومن الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة فهي متجددة بصورة متواصلة.

ج- توفر المادة العلمية في الموضوع محل البحث: على الباحث تحري كمية ونوعية المصادر المتعلقة بموضوع البحث من كتب فقهية وأبحاث واجتهادات قضائية والتي تؤثر في القيمة العلمية للبحث، فكلما قلت المصادر كلما كان عليه أن يجتهد أكثر وأصبح موضوع البحث موضوعا للتحدي أيضا.

د- معيار مكانة البحث العلمي بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: تتحكم نوعية و مكانة البحث العلمي المراد إعداده بين أنواع البحوث العلمية الأخرى في تحديد موضوع البحث العلمي، فموضوعات التخرج في مستوى الليسانس تختلف عن موضوعات أبحاث

[3]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، ط 1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 43

رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ويظهر الاختلاف من حيث الجدية ودرجة التعقيد والتشعب وأيضا من حيث عدد الصفحات[4].

الفرع الثاني: طريقة الاختيار:

هناك 03 طرق لاختيار الموضوع:

أولا: الاختيار من قبل الطالب وحده.

ثانيا: الاختيار من جانب الأستاذ المشرف فيفرض على الطالب موضوعا معينا.

ثالثا: الاختيار المختلط بحيث يساهم كل من الأستاذ المشرف والطالب في اختيار موضوع المذكرة أو الأطروحة، وتعني هذه الطريقة التقيد بأحد الأسلوبين:

- اختيار الموضوع من قبل الطالب فيقره الأستاذ المشرف ويباركه ويعتبره اختيارا موفقا كأنه هو الذي اقترحه على الطالب.
- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم عرضه على الطالب الذي يستحسنه ويقبل عليه كأنه هو الذي اختاره فيتفق الاثنان على هذه الطريقة سواء اقترح الموضوع الأستاذ المشرف أو الطالب وانعقدت إرادته ما على هذا الاختيار فالطالب يختار والأستاذ يوافق على ضوء الاعتبارات العلمية والمرجعية والذاتية والموضوعية التي تحيط بموضوع المذكرة أو الأطروحة أو الأستاذ المشرف يختار الموضوع ويوافق عليه الطالب بمحض إرادته دون تحفظ أو ضغط.
- كما يمكن أن يكون الاختيار مشتركا إذا اقترح الطالب موضوعا وقابله الأستاذ المشرف باقتراح تعديله دون إلغائه ووافق الطالب على هذا التعديل برضاه دون ضغط أو إكراه و دون تعديل.

[4]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص. 84

إن الجمع بين محاسن الطريقتين السابقتين تحقق حرية الطالب وخبرة الأستاذ المشرف وتجنب هذه الطريقة عيوب الطريقتين السابقتين، ثم إن موافقة الطرفين على موضوع معين يعني سير العمل العلمي والبحثي للطالب سيرا ميسرا بالإضافة إلى أن الأستاذ المشرف سيزود الطالب دون شك بخبرته العلمية والبحثية لأنه اختار موضوعا رغب فيه الأستاذ أو استحسنه بعد عرضه عليه، فالاثنان قد اتفقا اتفاقا حرا متكافئا على الموضوع المختار.

كما يمكن أن يدخل في اختيار الموضوع طريقة أخرى مختلطة وهي كثيرة الوقوع خاصة بالنسبة للماستر بحيث تعتمد هذه الطريقة على قيام الطالب بعرض مجموعة عناوين 4 أو 5 أو 6 مواضيع في مواضيع استهوت الطالب وله الرغبة في البحث فيها على الأستاذ المشرف الذي يقدم نصائحه الاختيار أحد المواضيع المناسبة والتي تنال رضا كل من الطالب والأستاذ المشرف.

الفرع الثالث: ضبط عنوان المذكرة:

وهي إحدى المراحل الصعبة التي يمر بها كل طالب فتارة يغير صيغة عنوان بشكل متكرر، وهذا أمر طبيعي إلى غاية أن يهتدي إلى العنوان الذي استقر عليه بعد موافقة الأستاذ المشرف بالنسبة لمذكرة الماستر.

وحتى يتفادى الطالب انتقادات قد توجه إليه ساعة المناقشة يتعين عليه مراعاة خصائص ومواصفات العنوان التي إجمالها كما يلي:

- ✓ **أن يكون العنوان قصيرا أي موجزا:** فلا يصح استعمال العناوين الطويلة لأنها أصلا منتقدة كثيرا في الأبواب والفصول والمباحث والمطالب، فما بالك بالنسبة للعنوان الرئيسي للمذكرة.
- ✓ **أن يكون العنوان واضحا غير غامض ودالا:** بمعنى أن يكون معبرا عن نفس النتيجة التي وصل إليها صاحب العنوان غيره بمجرد قراءتها، فلا يجد صعوبة في استيعاب مضمونه.

✓ **أن يكون العنوان محددا:** على الباحث أن يتوخى التحديد في عنوان بحثه، لأن الصياغة الدقيقة للعنوان هي التي تتحكم في حدود البحث وفي أجزائه وعناصره وهي التي تريح الطالب يوم المناقشة وتظهر له المصادر الجزئية لموضوعه بشكل دقيق.

فمثلا لا يليق أن يكون العنوان المحدد المركز القانوني للأجنبي في العقود، فمصطلح "العقود" ورد عاما يحتاج إلى الضبط فهل يقصد بها العقود المدنية أم التجارية أم الإدارية أم الالكترونية...؟ وما مجال الدراسة في هذا العنوان؟ هل في الجزائر أم هي دراسة مقارنة؟

✓ **ألا يكون العنوان في شكل سؤال استفهام:** لا يحق لطالب القانون صياغة عنوان مذكرة في شكل سؤال كأن يكون العنوان على أي حد وفق المشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الإرهاب؟ ما مدى نجاعة قانون الوئام المدني في مواجهة الإرهاب؟

✓ **ألا يكون العنوان في شكل تعجب(!):** لأن صياغة التعجب في ضبط عنوان المذكرات الجامعية عموما منتقدة لأنها جاءت في غير موضعها.

✓ **أن لا يكون العنوان عاما مطلقا مرنا:** ، فعلى الباحث اجتناب البحث في المسائل العامة لأنها غير مجدية ولا تمكنه من التحكم في البحث والإحاطة به مهما بذل من جهد ووقت.

فلا يصح مثلا تسجيل موضوع بعنوان "النظام القضائي في الجزائر" أو"التجريم في قانون العقوبات الجزائري".

وهذه موضوعات عامة يجب على الطالب تفادي الخوض والبحث فيها، لأنها غير مجدية ولا تمكنه من التحكم في البحث والإجابة مهما بدل من الجهد وأهدر من الوقت.

وتجدر الإشارة إلى أنه في القديم كان يسمح معالجة هذا النوع من الموضوعات وبطريقة عامة ومطلقة والسبب يعود إلى قلة البحوث آنذاك، إلا أنه مع تطور حركة البحث العلمي واستحداث مراكز ومخابر للبحث عبر كل جامعات الوطن، صار لا يقبل البحث إلا

في المسائل الدقيقة والجزئية، بحيث أصبح هذا الشرط معيارا على نجاح البحث وأداة الوصول الباحث إلى نتائج مهمة ذات قيمة علمية.

✓ **أن يتوخى الطالب في العنوان استخدام المصطلحات القانونية اللازمة:** ولا يحق له وهو يقوم بصياغة عنوان بحثه استخدام مصطلحات غير تلك المعروفة والمكررة في النصوص الرسمية لدولته، فحين يستعمل المشرع الجزائري مثلا مصطلح "الصفقات العمومية" لا يحق للباحث تسمية هذا المصطلح بالعقود الإدارية، لأنه بذلك يكون قد تجاوز استخدام المصطلح المستعمل من جانب المشرع[5].

✓ فيما يتعلق بالدراسات المقارنة، والتي تعتبر ذات مكانة مهمة في الدراسات القانونية من أجل مقارنة تشريع بلد معين بتشريع بلد آخر فيما يتعلق بمسألة قانونية معينة تهدف استخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف وإجراء المفاضلة والترجيح بينهما، فإن ذلك ينبغي أن يبرز بشكل واضح في العنوان مثلما سبقت الإشارة إليه.

وفي هذا السياق ينبغي التنبيه إلى خطأ يقع فيه الكثير من الطلبة، إذ أنه وفي أغلب الأحيان ولدي معالجة الطالب الموضوع قرر أن ينتهج فيه الدراسة المقارنة مشيرا إلى ذلك في عنوانه، ثم يعتمد على تشريعات كثيرة ويعالجها بشكل غير منتظم، فتجده يذكر قوانين وتشريعات الدول عديدة كفرنسا وكندا، تونس...الخ.

والمؤكد أنه من وقع في هذا الخطأ يكون قد وقع في فخ التحكم في المذكرة، فأثناء بحثه البيبيوغرافي حصل على مرجع في القانون السوداني مثلا، فيذكره ثم بعدها يحصل على مرجع القانون الكويتي مثلا فيذكره، ثم مرجع في القانون المغربي فيذكره ظنا منه أن دراسته المقارنة تستوجب هذا وتتطلب الوقوف عند أكبر عدد ممكن من التشريعات.

[5]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 76، 78.

إلا أن هذا الفهم خاطئ لأن الدراسة المقارنة يجب أن تكون محددة ودقيقة وتتناول بالدراسة تشريعات محددة يختارها الباحث مع تبريره لاختياره لها.

فعلى الطالب رسم حدود المقارنة ومعالمها فلا يطلق عنوانه ومجال دراسته ويجعل المرجع هو من يتحكم فيه وفي دراسته، لأن كثرة التشريعات المستعملة في البحث تخلق تشتتا في الأفكار وإهدارا للجهد وتذبذب في الدراسة، فلا يعدل الطالب بين هذه التشريعات على كثرتها من حيث التحليل والمعالجة والاستنتاج.

✓ **أن يكون عنوان البحث مشوقا:** وهو جانب فني وجمالي في البحث فيتعين معه على الطالب الممكن أن يختار عبارات مشوقة مع مراعاة اللغة القانونية، الدقة والاختصاص.

فالتشويق في اختيار العنوان منهج يجلب القارئ ويدفعه لقراءة المذكرة، فقد تنفر العبارات الواردة في العنوان القارئ وتعطيه فكرة سيئة عن الموضوع، رغم أنه لم يطلع عليه بعد أو رغم أن الموضوع تمت معالجته بطريقة جيدة، لذا ينبغي اختيار العبارات التي تحمل ألفاظا تدفع القارئ لقراءة الرسالة أو المذكرة.

المطلب الثاني(المرحلة الثانية): حصر المراجع وجمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع والاطلاع عليها:

بعد تطرقنا إلى اختيار الموضوع والمشرف، نتطرق إلى الخطوة الموالية وهي البحث عن المعلومات، أي جمع المراجع وقراءتها.

الفرع الأول: مفهوم جمع المعلومات(البيبليوغرافيا):

يتعين على الباحث البحث عن المراجع وفي المراجع عن المعلومات، التي وقبل أن تخضع للدراسة والتحليل ستكون بالشكل التالية: معلومات صحيحة وخاطئة، غير كافية، مشتتة وغير معالجة من خلال المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبات.

وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبليوغرافيا، وتعتبر من أهم العمليات اللازمة للقيا م بأي بحث، وذلك بنقل المعلومات أو الاستشهاد ببعض الفقرات أو تعزيز وجهة النظر الخاصة بالباحث.

وبصيغة أخرى تتطلب عملية الاشتغال على جمع مادة البحث بداية التنقيب على مجموع ما يطلق عليه **بيبليوغرافيا الموضوع**، أي مجموع المراجع التي سيعتمد عليها في البحث، وهذه العملية تتطلب مهارة معينة في جمعها.

ثم إن إعداد بيبليوغرافيا موضوع معين وقبل الانطلاق في البحث عنها ممكن، فتبحث في فهارس المكتبات المختلفة، أو عن طريق الإنترنت، أو في رفوف المكتبات نفسها، سواء المكتبات العامة التي تعير الكتب أو تسمح بالاطلاع في المكان، أو التي تبيعها وكل هذه الطرق تفيد في النهاية في إعداد قائمة البيبليوغرافيا التي يتم بعد ذلك محاولة الحصول عليها بالإعارة أو التصوير أو الشراء ... إلخ،

وتنقسم الوثائق إلى قسمين:

أولا: الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة(المصادر): وهي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح "المصادر".

يجب التفريق بين المصادر والمراجع، المصدر source هو أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما وهي ما يسمى بالمراجع الأصلية وهي المراجع ذات القيمة في الرسائل العلمية، ولذا وجب الاعتماد عليها بالرجوع إليها وكلما ازدادت و كثرت الحقائق المستقاة منها كلما عظمت قيمته الرسالة، وبخاصة إذا كانت هذه لم تصل إليها يد من قبل أما المرجع référenceهو ما أخذ ماس لي من مراجع متعددة وأخرجها في ثوب جديد وعلى الطالب العودة دائما إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر.

وقد يكون المصدر أصليا في موضوع بحث معين وثانويا في موضوع أخر فإذا تحديد صفة المصدر بين الأصلي والثانوي يتعلق أساسا بطبيعة موضوع البحث.

وأنواع الوثائق الأولية والأصلية العلمية في ميدان الحقوق هي:

- المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.
- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية، المذكرات الإيضاحية للقوانين أو محاضر الاجتماع الصادرة عن الهيئات.
- التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.
- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.
- الشهادات والمراسلات الرسمية.
- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.
- الإحصائيات الرسمية.

ثانيا: الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة(المراجع): وهي المراجع العلمية التي تستمد قوتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة، أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث، أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، وهي التي يجوز أن نطل ق عليها لفظ "المراجع".

ومن أمثلتها:

- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي والعلاقات الدولية، القانون الإداري، الدستوري،

حيث تتعدد المراجع وتتنوع كالآتي:

- المطبوعات الجامعية، هي دروس أو محاضرات قدمت في الجامعة من طرف أساتذة تم إعدادها على شكل مطبوعات مختلفة.

- الأطروحات والرسائل والمذكرات، أطروحات الدكتوراه، ورسائل الماجستير.
- مقالات المجلات المهنية والقضائية (المجلة القضائية للمحكمة العليا، مجلة مجلس الدولة، نشرة القضاة، مجلة الموثق، مجلة المحضر القضائي، مجلة المحامي، مجلة النائب، مجلة الفكر البرلماني ... الخ)
- المجلات العلمية المحكمة، مقالاتها تخضع للقراءة والتحكيم من طرف خبراء متعددين، (مثل مجلة الحقوق الكويتية، مجلة العلوم القانونية والإدارية الجزائرية ... الخ)
- مقالات الملتقيات العلمية، تنشر على شكل كتب، أو تنشر في الانترنت، أو تسلم في شكل أقراص مضغوطة.
- المواقع الالكترونية، تذكر باسم النطاق فقط، وليس بالضرورة عنوان صفحة الويب نفسها.
- القواميس ودوائر المعارف والأطالس والمعاجم وغيرها من أجل التعريفات والمفاهيم وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث قد يقع في مشكل عدم التمييز والتفرقة بين المراجع العامة والمراجع الخاصة ويطلق علي هذه الأخيرة أيضا المؤلفات، وخصوصا عندما يضع قائمة المراجع، فيثير التساؤل: هل هذا الكتاب يصنف ضمن المراجع العامة أو يندرج تحت المراجع الخاصة؟

للإجابة عن هذا التساؤل على الباحث أن يرجع إلى عنوان الموضوع محل الدراسة ويقارنه مع عنوان الكتاب، فإذا كان الكتاب شاملا للموضوع محل الدراسة أي أن هذا الأخير يمثل عنصرا من مجمل عناصر الكتاب أو بمعنى أن فهرس الكتاب يتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة كجزئية،

فالكتاب يصنف كمرجع عام، **مثلا:** عنوان الموضوع محل الدراسة "الولاية في عقد الزواج"، والكتاب عنوانه "الوجيز في قانون الأسرة الجزائري"، يصنف الكتاب كمرجع عام.

وغالبا ما يلجئ الباحث أولا إلى تجميع الكتب العامة لما لها من فائدة في إعطائه نظرة شاملة وفكرة عامة حول الموضوع.

وأما إذا عالج الكتاب الموضوع محل الدراسة مباشرة، أو تفصل الكتاب في جزء من الموضوع، يكون الكتاب مرجعا خاصا.

مثلا: عنوان الموضوع محل الدراسة "الولاية في عقد الزواج"، والكتاب عنوانه "أحكام الولاية في قانون الأسرة الجزائري" أو عنوان الكتاب "مركز الولي في زواج المرأة الراشدة"، فهما مرجعين خاصيين.

والمرجع الخاص له أهميته، من حيث أنه يزود الباحث بمعلومات في صميم موضوع بحثه ويغنيه عن الإضافات والزوائد التي تخرج عن دراسته، كما يساعده على بناء خطة البحث وعلى التحليل والنقد.

الفرع الثاني: أماكن وجود المعلومات(المراجع) وتحصيلها:

يمكن للباحث الحصول عليها عن طريق الاتصال بالمكتبات العامة والخاصة، مخابر ومراكز البحث، إضافة إلى الهيئات العلمية والمؤتمرات ومراكز الثقافة، وحتى بتصفح مواقع الانترنيت.

فعلى مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، يستطيع الباحث القانوني أن يتحصل ويقوم بتجميع المادة العلمية بمختلف أنواعها وباللغتين العربية والفرنسية ،من خلال توجهه إلى مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية، وإلى المكتبة المركزية في وسط الحرم الجامعي، وكذلك من خلال مكتبات مخابر البحث كالمخبر المتوسطي للدراسات القانونية، مخبر القانون الخاص الأساسي...الخ.

وعن مواقع الانترنيت الموثوق بها يمكن للباحث القانوني تصفح:

- www.jorads.dz – .موقع الجريدة الرسمية
- despace.univ.tlemcen : – .تحميل رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير من خلال الموقع
- asjp.البوابة الالكترونية الجزائرية للمجلات العلمية

الفرع الثالث: التعامل العلمي مع المراجع(الاطلاع على المعلومات أي القراءة والتفكير):

يعتبر الهدف الأساسي للمصادر والمراجع هو تقديم المعلومة التي تخدم الباحث، ولا يتحقق هذا إلا إذا تم قراءة هذه الوثائق العلمية قراءة صحيحة وإستخراج المعلومات المطلوبة، فالقراءة تعد من أدق المسائل التي تواجه الطالب لأنه تمكنه من استيعاب موضوعه وإنتقاء المعلومات التي يتبناها في البحث، فهي ليست عملية تلقائية بل هي عمل منظم يفرض طرقا وأساليب معينة يجب التقيد[6].

أولا: أهداف القراءة: تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الميزات، تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه؛
- اكتساب نظام تحليل للمعلومات؛
- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي؛
- القدرة على إعداد خطة الموضوع ؛
- اكتساب الثروة اللغوية الفنية والمتخصصة؛
- الشجاعة الأدبية لدى الباحث.

[6]- راجع في ذلك، مروان سيدي، منهجية البحث العلمي، منهجية البحث العلمي، ج1 ، ط1، فريق صناع الحياة، الجزائر، 2008، ص 18 وما يليها.

ثانيا: شروط وقواعد القراءة:

- أن تكون واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع
- الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق العلمية
- الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة
- يجب أن تكون مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية
- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة
- ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة
- الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية.

ثالثا: مراحل القراءة: إن إمساك الكتاب والقراءة فيه ليس مهمة الجميع، فهناك من يتقن القراءة ويستفيد منها، وهناك من يمسك الكتاب كمن يمسك لوحة جامدة.

كما لم يتفق كتاب مناهج البحث العلمي على مراحل أو مستويات معينة للقراءة، وهي عموما تقع على ثلاثة مراحل:

1- القراءة السريعة(الكاشفة والاستطلاعية): التي تبدأ بالذهاب إلى نقاط محددة مركزة يتم الاطلاع عليها بلمح البصر، كقراءة الجزء من المقدمة الذي يتضمن الإشكالية، ثم المرور إلى الفهرس لمعرفة فصول البحث وتقسيماته، ثم الاطلاع على الخاتمة وكيف كانت وهل تضمنت نتائج حقيقية أم كانت خاتمة فقيرة من أي إضافات، ثم الاطلاع على قائمة المراجع للتحقق من مدى اطلاع المؤلف.

2- القراءة العادية: والتي تعني أن يقرأ الكتاب من أوله إلى آخره معتمدا على كراسة وقلم حيث يدون المعلومات التي تهمه أو رؤوسها حتى يستطيع العودة إليها.

3- القراءة الناقدة الفاحصة(المستوعبة): والتي تقرأ وتكتب تعليقات على كل جزئية، وتنتقد، وتراجع المؤلف فيما كتب نقطة بنقطة.

والقراءة الأولى ضرورية عند الاطلاع على أي كتاب جديد، أما الثانية فهي تكون في حالة الكتب المفيدة جدا للبحث لأن الباحث لا ينبغي أن يقرأ ما لا يفيده، ويضيع وقته فيه، أما القراءة الثالثة فهي تكون في حالة المقالات غير المطولة، والتي تتضمن بعض الآراء الشخصية لأصحابها، فتحتاج إلى التأني في الأخذ منها بدون تمحيص وتدقيق.

أ. أحمد داود رقية

المبحث الثاني: إعداد الخطة(تقسيم الموضوع):

بعد انتهاء الباحث من مرحلة القراءة واستخراج المعلومات، يمكنه وضع خطة لموضوعه، حيث يتعلق الأمر بوضع تصميم أو تقسيم للموضوع، يسير عليه عند كتابة مذكرته(المطلب الأول).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة يمكن أن تتغير وتعدل أثناء الكتابة حتى آخر لحظة في البحث، ويساعده في ذلك مجموعة من الإجراءات العملية حيث يبدأ الباحث بخطة أولية ثم تطرأ عليها العديد من التعديلات، ليصل في الأخير إلى خطة نهائية يرسو عليها.

يتضح مما سبق أن عملية تقسيم الموضوع لا تتم دفعة واحدة بل تمر بعدة مراحل، وينبغي على الباحث أن يراعي فيها جملة من الشروط، ثم يفرغ خطته في قالب من قوالب التقسيم المتفق مع موضوعه(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم تقسيم الموضوع:

نوضح بداية معنى تقسيم وتبويب الموضوع، ثم أهميته وكذا إجراءاته:

الفرع الأول: المقصود بتقسيم وتبويب الموضوع:

يقصد بتقسيم الموضوع وضع تصميم له لإخراجه لحيز الوجود، فهو يشكل الإطار الهندسي ومخططا عاما لهيكل البحث، بحيث يحدد معالمه ويقدم صورة كاملة عنه، يكمل كل عنصر فيها جانبا من جوانب الصورة.

لذلك تعتبر خطة الدراسة تلك الخطوط العريضة التي يسترشد بها الباحث عند تنفيذ دراسته، وتشبه البوصلة التي يدرك بها السائر أن يسير وكيف يسير، ومن المهم على الباحث أن يدرك أن جميع الأخطاء المنهجية في البحث أو الرسالة العلمية، يرجع في أصله إلى سوء إعداد الخطة.

ويتضمن تقسيم الموضوع وتبويبه تحديد الفكرة الأساسية للبحث وتفتيتها إلى أفكار فرعية، وهذه الأخيرة إلى أخرى جزئية وهكذا...وفقا لأسس منهجية، مع إعطائها عناوين جزئية في قوالب منهجية محددة، تشكل كلها الإطار النهائي لخطة البحث.

من هنا يشمل تقسيم الموضوع عرضا وافيا دقيقا لأجزاء البحث وتوزيعا للمادة البحثية عليه بشكل منظم، بناء على الأفكار العامة والعميقة للموضوع.

الفرع الثاني: أهمية تقسيم الموضوع(خطة الدراسة):

لتقسيم الموضوع دور فعال في توجيه الباحث والتحكم في أفكاره من أجل وضع خطة للبحث وتجنب الانحراف عنه، حيث تبرز هذه الأهمية في:

-تعد خطة البحث مرآة عاكسة لقدرة الباحث وسيطرته على الموضوع ومعرفته به؛

-إبراز إمكانيات الباحث في ترتيب المادة العلمية المجموعة؛

- التحديد الدقيق للموضوع و الإجابة على كجميع التساؤلات فيه؛

- التسلسل المنطقي لخطوات البحث للوصول إلى تحقيق أهدافه.

الفرع الثالث: الإجراءات العملية المساعدة على تقسيم الموضوع:

ليسهل على الباحث وضع خطة لموضوعه يتعين عليه إتباع مجموع من الإجراءات العملية التي تساعده في ذلك، منها:

✓ الاطلاع على مجموعة من الخطط التي كتبت في تخصصه من طرف كبار الأساتذة لمعرفة الأسلوب المعتمد فيها.

✓ قراءة بعض الأبحاث المنتقاة المتناولة لموضوع شبيه بموضوعه.

✓ الاطلاع على المراجع التي تناولت الموضوع لما تمده من أفكار.

✓ مناقشة المشرف وذوي الاختصاص فيما توصل إليه الباحث من أفكار، نظرا لما تولده من أفكار جديدة، كما تنبهه إلى ما كان غافلا عنه.

المطلب الثاني: مراحل تقسيم الموضوع وشروطه:

تعتبر خطة البحث المخطط العام والخطوط العريضة التي يسترشد بها الباحث عند إنجاز بحثه، فهي أشبه بالبوصلة التي يسترشد بها السائر في مسيرته.

كما ترسم الخطة مفاصل البحث وارتباطاتها بشكل يعطي صورة واضحة مجملة غير تفصيلية للأفكار التي تضمنها البحث وعالجها، بصورة تسلسلية منطقية متدرجة متكاملة فيما بينها، ترسم صورة النسيج المتكامل للبحث على ضوء عنوانه واشكالياته.

الفرع الأول: مراحل تقسيم الموضوع:

يمر الباحث في وضعه لخطة مذكرته بثلاث مراحل، بدء بالإعداد للخطة، ثم الخطة المبدئية له، وأخيرا الخطة النهائية.

وفيما يلي بيان لهذه المراحل:

1- مرحلة الإعداد لخطة البحث: يتهيأ فيها يتهيأ الباحث لتقسيم بحثه، ولا يمكن له أن يحدد فروضها إلا إذا ألم بموضوع بحثه وتبين المشكلة الرئيسية التي تدور حوله، حيث تبرز له قيمته العلمية ووفرة مادته العلمية أو قلتها وأهمية البحث في الموضوع، من خلال الاطلاع على مختلف الوثائق العلمية التي جمعها.

2- مرحلة الخطة المبدئية(الأولية) للبحث: بعد تحديد موضوع البحث واختيار عنوانه، يشرع الباحث في إعداد خطة مبدئية لبحثه تمثل الإطار الموضوعي الذي يبدأ البحث من خلاله، وفيها يضع الباحث خطة أولية لموضوعه وفق تصور مبدئي يكتسبه من القراءات في مختلف الوثائق العلمية، ويتعين عليه إخراجها بألفاظ حسنة، وأن يضع في حسبانه أنها خطة مبدئية فقط تمكنه من تصور حدود لموضوعه.

بذلك تتم الخطة المبدئية عادةً إثر بعض القراءات السريعة، فإنها تقتصر على التقسيمات التي تتناول العناصر الرئيسية والخطوط العريضة العامة لموضوع البحث، دون التطرق إلى التفصيلات الدقيقة.

3- مرحلة الخطة النهائية للبحث: بعد الاطلاع الواسع على الوثائق العلمية، تظهر الخطة النهائية للموضوع، حيث يكون الباحث قد كون انطباعا و تصورا شاملا يمكنه من الإضافة والحذف والتقديم والتأخير، بل قد يمس التعديل حتى عنوان البحث.

فعملية تصميم البحث تهدف إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث، مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث تساعد الباحث والعمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع التساؤلات المثارة فيه.

ولكن تجدر الإشارة أن التصميم النهائي للبحث منذ البداية صعب نوعا ما على الباحث، بحيث يمكنه إجراء تغييرات كلما لزم ذلك.

كما يمكن حذف أو إضافة عناصر معينة لموضوع البحث في أي مرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي، لأن وضع تصميم نهائي للبحث يكون من خلال التطلع على مختلف المصادر والمراجع وقراءتها، لذلك وجب على الباحث في البداية إعداد خطة أولية لبحثه لمعرفة الجوانب العامة المتعلقة به.

لذلك فوضع خطة للبحث عملية جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، فكما يقوم المهندس المعماري على وضع تصميم للبناء بتحديد كل المتطلبات اللازمة والشروط الضرورية لإقامة البناء من أساسات ومداخل وأسقف.....، كما هو الحال بالنسبة للباحث القانوني الذي يقوم بوضع تصميم لبحثه من خلال التقسيم والتبويب ووضع العناصر الأساسية على أسس عملية ومعايير منطقية و منهجية واضحة.

الفرع الثاني: شروط تقسيم الموضوع:

يتعين على الباحث من خلال تصميمه لخطة بحثه مراعاة النقاط الآتية:

- ✓ الانطلاق في التقسيم من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له مع عدم تجاوزها بحيث تشكل كل العناصر مشكلات فرعية؛
- ✓ ضرورة ربط الخطة بالعنوان الرئيسي للبحث وبالإشكالية المطروحة ومعالجتها لها؛
- ✓ المحافظة على توازن الخطة وتسلسلها المنطقي؛
- ✓ أن تكون الخطة تبعا للأهداف التي وضعها الباحث في بحثه؛
- ✓ وضوح الخطة وبساطتها، وذلك بتجنب التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار و تضاربها فبساطة الخطة تسهل على القارئ استيعاب مضمونها؛
- ✓ أن تكون الخطة شاملة لمختلف جوانب الموضوع وواضحة المعالم؛
- ✓ أن تكون الخطة متناسبة مع طبيعة الموضوع؛
- ✓ أن تكون الخطة منظمة تضمن تطور وتسلسل الأفكار المتعلقة بها؛
- ✓ أن ترتبط الخطة بالتسلسل المنطقي للبحث بحيث تتلاحق الأجزاء بشكل متسلسل زمنيا وموضوعيا؛
- ✓ الإكثار من العناوين الرئيسية والفرعية لتغطية كافة عناصر البحث؛
- ✓ مراعاة التوازن في التقسيم الكمي والكيفي بحيث لا يطغى كل عنصر على الآخر؛
- ✓ مراعاة الباحث للتجديد والخلق لبيان كفاءته وقدراته العلمية؛
- ✓ احترام مبدأ مرونة الخطة بحيث يستطيع الباحث التعديل فيها دون إخلال توازنها
- ✓ تجنب التكرار والتداخل بين العناوين والعناصر؛
- ✓ إخراج الخطة بمظهر حسن في لفظها ومضمونها؛

✓ أن تكون العناوين كاملة وواضحة بحيث تعبر العناوين الرئيسة عن عنوان البحث والفرعية عن العنوان الرئيسي؛

✓ يفضل صياغة العناوين صياغة تقريرية لا استفهامية.

المطلب الثالث: ضوابط إعداد الخطة (تقسيم الموضوع)وقوالبه:

الفرع الأول: أسس تقسيم الموضوع:

يستند تقسيم الموضوع إلى أسس علمية موضوعية منطقية ومنهجية، من خلال التدليل على كل فكرة أساسية أو ثانوية بعنوان معبر عنها.

كما أن أفضل الخطط هي الخطط الثنائية، فتقسم دراسات الدكتوراه عادة إلى جزئين أو قسمين أو بابين، ودراسات الماجستير إلى فصلين، والفصل بدوره إلى مبحثين أو مباحث، والمبحث إلى مطلبين أو مطالب، والمطلب إلى فروع، والفروع يمكن أيضا تقسيمها إلى الفقرات.

وتجدر الإشارة على أنه يجب أن تكون الخطة متوازنة، توازنا كميا لا حسابيا، أي توازنا في أقسام البحث، فالفصلان يجب أن يكونا متوازنين، والمباحث يجب أن تكون متوازنة، وكذلك المطالب، والفروع، فلا يقبل أن يكون فصل من ثمانين صفحة بينما الفصل الآخر من ثلاثين، وهكذا.

كما يجب أن تكون الخطة متسلسلة منطقيا بالنسبة لأطوار الموضوع، فالمبادئ قبل التطبيقات، والقواعد قبل الاستثناءات، والأسباب قبل النتائج، والشروط قبل الآثار، وهكذا قد يقسم الباحث موضوعه إلى المفهوم والأحكام أو إلى النظري والتطبيقي، وقد يكون نظم دراسة مقارنة، وقد يكون المراحل التاريخية، وقد يكون الجزء والكل وغيرها.

ويتوصل الباحث إلى هذا من خلال الفهم الجيد للموضوع والتفكير والتأمل في مختلف نقاطه التي مر بها خلال مرحلة القراءة، إذ يمكنه في نهايتها الفصل بين الأفكار الرئيسية والفرعية والجزئية للموضوع، ليفرغها في النهاية في قالب من قوالب التقسيم.

الفرع الثاني: قوالب تقسيم الموضوع:

وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث، وهي مرتبة تنازليا كالتالي: الكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا، 1، أ، ب....الخ.

كما يبدأ تقسيم بحوث الماستر من الفصول، ويحبذ التقسيم الثنائي لها لما للخطة الثنائية من قدرة على ضبط وتوازن الخطة والبحث نفسه ويُحافظ على التقسيم الثنائي في كل تفريعاته أي فصلين تحت كل فصل مبحثين، تحت كل مبحث مطلبين وهكذا ما استطاع الطالب لهذا سبيلا.

وتجدر الإشارة إلى أن لكل فصل عنوانه ولكل مبحث عنوانه ولكل مطلب عنوانه ولكل فرع عنوانه وهكذا، على لا يكون العنوان الأسفل هو نفسه العنوان الأعلى، فلا يكون عنوان المطلب أو الفرع مثلا هو نفسه عنوان المبحث أو الفصل.

كما لا يكون عنوان الفصل أو المبحث هو نفسه عنوان البحث.

وتتحكم في تحديد نقطة البداية في التقسيم كمية ونوع الدراسة من حيث حجمها وطولها واتساعها وعناصر خطة الموضوع التي وضعها الباحث، كما يتعين عليه احترام التسلسل التنازلي لقوالب التقسيم.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك عدد محدد من الأبواب أو الفصول لخطة البحث، فهو خاضع لموضوع البحث وما يطرحه من مشكلات.

ويشترط في عناوين تقسيمات الخطة ما يتشرط في عنوان البحث ذاته من الاختصار والدقة والضبط في الصياغة، و أن يكون شاملا بمدلوله للعناوين التي تتفرع منه.

- بالنسبة للمبحث التمهيدي أو المدخل التمهيدي لا يُعد ضروريا و لا لازما للبحث، ولكن قد يقدر الطالب ضرورته بالنسبة لبحثه بحسب عنوانه وما يعالجه البحث، كتوضيح لقضايا مرتبطة ببحثه لا يتحمل مضمون البحث إدراجها فيه كضبط مفاهيم ومصطلحات مرتبطة بالبحث في إطاره العام.

- يكون المبحث التمهيدي في بداية البحث بعد المقدمة، يخضع في تقسيماته لما ذكرناه في تقسيمات الخطة من حيث المطالب و الفروع، على ألا يتعدى حجمه حجم أي مبحث داخل خطة البحث، وإلا دخل في تقسيمات الخطة الأصلية.

- إلزامية أن يكون لكل فصل ومبحث ومطلب تمهيد، يكون كتوطئة للدخول فيه يوضح ما سيتضمنه الفصل أو المبحث أو المطلب، على ضوء ما سبقه من أجزاء، ويكون تمهيد المطلب أضيق من تمهيد المبحث، وتمهيد المبحث أضيق من تمهيد الفصل.

- انتهاء كل فصل بملخص يتضمن أهم ما جاء في الفصل.

- يكتب عنوان الفصل وعناوين المباحث التي ينطوي عليها بخط عريض وحجم كبير في منتصف صفحة فاصلة قبل صفحة تمهيد الفصل، ولا ترقم هذه الصفحة وإن كانت تحسب في تعداد الصفحات.

الفرع الثالث: الفرق بين خطة البحث والتبويب. خطة البحث عبارة عن العناصر التي سيدور حولها موضوع البحث وتشمل تلك العناصر، تحديد مشكلة البحث وأهمية دراستها، أهداف البحث وخطواته، المنهج العلمي المتبع لدراسة المشكلة والنتائج المتوقع الوصول إليها، المصادر والمراجع التي أطلع عليها الباحث، كما تشمل المصطلحات العلمية الواردة في البحث(أبواب، فصول، مباحث، مطالب.....الخ).

أما تبويب الموضوع فهو جزء من الخطة ويعني توزيع المادة العلمية للبحث بين ثلاثة أقسام(مقدمة، صلب الموضوع، خاتمة)والتي يجب أن تكون مرتبة ترتيبا منطقيا وفقا لقواعد علمية تقتضي أن يرتبط الجزء بالكل.

فهكذا بعد أن يحدد الباحث العنوان الأساسي والأصلي لموضوع بحثه، وبعد التقديم والتمهيد

له، وبعد تقسيم الموضوع إلى العناصر التي يتكون منها وحصرها أفقيا وعموديا يقوم بصبها وإفراغها في القوالب والأطر المنهجية المعروفة في ميدان العلوم القانونية على وجه التخصيص، والتي تترتب وتتدرج وتسلسل على النحو التالي: الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، المباحث، المطالب1 ...

وفي الأخير، أن هذا التقسيم له دور مهم جدا، به يتم تحديد الوقت والجهد الذي سيبذله الباحث لإنجاز بحثه، معرفة عدد الصفحات التي يمكن أن يتضمنها البحث، ضبط المصادر والمراجع.

المبحث الثالث: مرحلة جمع المعلومات وتخزينها(نسل المعلومات وتنظيمها):

تتمحور هذه المرحلة حول استنباط الأفكار واختيار المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وفرزها وفق أساليب دقيقة ومنظمة وتهيئتها للاستعانة بها أثناء الكتابة والتحرير، حيث يحصر الباحث كل ما يتصل بموضوعه من معلومات متناثرة في مختلف الوثائق العلمية بطريقة منهجية.

المطلب الأول: أساليب جمع وتخزين المعلومات:

يعتمد الباحث في عملية جمع وتخزين المعلومات إما على الأساليب التقليدية (الفرع الأول) أو الحديثة(الفرع الثاني).

وفيما يلي تفصيل ذلك:

الفرع الأول: الأساليب التقليدية في جمع وتخزين المعلومات:

وتتمثل من جهة في البطاقات، ومن جهة أخرى في الملفات.

1- البطاقات: وهي بطاقات صغيرة أو متوسطة ومتساوية الحجم، يعدها الباحث بنفسه من الورق الجيد أو يشتريها، ترتب وفقا لخطة البحث، مجهزة للكتابة على وجه واحد فقط، مع وضع تلك التي تحمل عنوانا واحدا في ظرف خاص مناسب لحجمها.

كما يفضل بعض الباحثين استعمال الألوان بحيث يجعل لكل قسم أو فصل أو مبحث لونا معينا لتمييزه عن باقي أجزاء الخطة.

وتشمل البطاقة على كل المعلومات المتعلقة بالوثيقة من اسم المؤلف والعنوان والطبعة ودار وبلد النشر وتاريخ النشر والصفحة أو الصفحات.

كما يدون فيها المعلومات المأخوذة من المرجع، فإذا لم تتسع البطاقة لذلك أضاف الباحث أخرى جديدة سجل عليها البيانات السابقة وعبارة تابع وهكذا.

وإذا استعمل الباحث مرجعين لجزئية واحدة استعمل أيضا بطاقتين، فتخصص البطاقة الواحدة لمرجع واحد من جهة ولمسألة واحدة من جهة أخرى.

ويتعين على الباحث الكتابة بخط واضح بأسلوبه، فإذا استعصى عليه ذلك اقتبس وأشار إلى ذلك.

كما ينصح بعدم الانتقال إلى مرجع آخر قبل تكملة المرجع الذي بدأ بقراءته وتدوين كل الأفكار منه بدقة وبطريقة تغنيه عن الرجوع إليه مرة أخرى.

ويفضل أن يترك في كل بطاقة فراغا كافيا لتدوين بيانات أخرى أو رأيا مماثلا للذي دونه من مرجع آخر.

وقد يعتمد الباحث تقسيم البطاقات إلى مجموعتين تتعلق الأولى بالمعلومات المقتبسة، في حين تضم البطاقات الثانية الملاحظات الشخصية على تلك المعلومات.

أ- مزايا البطاقات: لأسلوب البطاقات عدة مزايا منها:

- سهولة الرجوع إلى البطاقات وإعادة ترتيبها؛
- إمكانية استبعاد البطاقات المشتملة على فكرة واحدة إذا ثبت عدم الحاجة إليها لاحقا؛
- سهولة معرفة مصدر كل فكرة في البطاقة وسهولة تصنيف الأفكار المتشابهة؛

ب- عيوب البطاقات: نذكر منها:

- صعوبة استعمالها وحملها غلى مختلف الأماكن متى كانت كثرية حتى ولو كانت في ظرف خاص بها؛
- صعوبة الربط بين البطاقات؛
- دقة وتعقيد الأسلوب؛
- احتمال ضياع وتلف البطاقات.

2- الملفات: يتكون الملف من غلاف سميك معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، حيث يقسم الباحث الملف وفقا لخطة بحثه، مع ترك فراغات لاحتمال الإضافة والتعديل

ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلون معين، وتعتمد الطريقة ذاتها في تدوين المعلومات المعتمدة في البطاقات.

ويتميز هذا الأسلوب **بمزايا** مقارنة بأسلوب البطاقات، منها:

- السيطرة على معلومات البحث؛
- حفظ المعلومات وعدم تعرضها للضياع؛
- المرونة وإمكانية التعديل؛
- سهولة مراجعة الباحث؛
- سهولة حمله واصطحابه لأي مكان.

وتجدر الإشارة إلى أن المفاضلة بين أسلوب البطاقات وأسلوب الملفات ترجع للباحث في حد ذاته لاختيار أي الأسلوبين ينتهجه في عملية جمعه وتدوينه للمعلومات.

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة في جمع وتخزين المعلومات:

وتتضمن اعتماد الباحث على النظام الآلي من جهة والتصوير للوثائق من جهة أخرى.

1- النظام الآلي(استعمال الحاسوب): يستعين الباحث بالحاسوب في الكتابة وتخزين المعلومات، فيخصص لكل مبحث أو فصل ملف معين بنفس الطريقة التي ذكرناها في طريقة الملفات، ولكن هذه المرة بطريقة إلكترونية وليس ورقية، مما يساعده على ربح الوقت، بحيث يحفظ الجهاز المعلومات بشكل يمنع ضياعها وتلفها كما في الأسلوبين السابقين مع سهولة تعديلها،

ومميزات هذه الطريقة كثيرة جدا، وخاصة من حيث سهولة التعديل والتغيير في الحاسوب، وليس هناك من سلبيات أبدا إلا لمن لا يتقن التعامل مع الحاسوب، فقد سهل هذا

الأخير كل عسير، وخاصة في عصر الانترنت أين يمكن تخزين المعلومات في مراكز رفع أو في منتديات أو مواقع أو في البريد الالكتروني مثلا، حيث على الباحث أن لا يغفل تعدد وسائل الحفظ الالكترونية خوفا من سلبيات ومشاكل الأجهزة الالكترونية.

2- التصوير: وينحصر استعماله على الوثائق القيمة، حيث يعتمد الباحث على تصوير المرجع أو جزء منه أو فقرة مع تصوير صفحة الغلاف وحتى الصفحة الداخلية له لإثبات كافة البيانات من ناشر وسنة نشر وغيرها،كما يمكن تواجدها أيضا في نهاية المرجع، لذا يجب الانتباه لهذه المسائل.

ويوفر هذا الأسلوب على الباحث الوقت ويمكنه من الاطلاع على المرجع في أي وقت، لكنه لا يعفيه من تدوين المعلومات وتخزينها بالأساليب السابقة الذكر.

المطلب الثاني: أهمية جمع وتخزين المعلومات وضوابطه:

الفرع الأول: أهمية جمع وتخزين المعلومات:

إن أخذ المعلومات من الكتب دون تنظيم سوف يوقع الباحث في تعب كبير لا طائل منه، من هنا تبرز أهمية هذه المرحلة فيما يلي:

- حصر وانتقاء المعلومات والأفكار من مختلف الوثائق العلمية تمهيدا لعملية الكتابة؛
- ضبط الباحث لما سمعه أو قرأه وتسجيل انطباعاته حوله؛
- احتمال حاجة الباحث للعودة ومراجعة ما سمع أو قرأ.

الفرع الثاني: ضوابط جمع المعلومات وتخزينها:

نظرا لدقة هذه المرحلة، يتعين على الباحث الالتزام بضرورة مراعاته لبعض القواعد أثناء جمعه وتخزينه للمعلومات:

- ✓ الدقة والتعمق في فهم محتوى الوثائق وتسجيل الأفكار مدعمة بالحجج الكافية؛
- ✓ انتقاء ما هو جوهري ومرتبط بالبحث؛

- ✓ ترتيب البطاقات والملفات المستخدمة في تخزين المعلومات؛
- ✓حفظ البطاقات والملفات في أماكن أمينة خوفا من التلف والضياع؛
- ✓ يحبذ استعمال الألوان للفصل بين البطاقات والملفات؛
- ✓ مراعاة قواعد الاقتباس متى تم ذلك؛
- ✓ تخصيص بطاقة لكل فكرة ولكل مرجع؛
- ✓ ترك فراغات في البطاقات والملفات للسماح بالتعديل؛
- ✓ تدوين الملاحظات الشخصية حول الأفكار بشكل مستقل، إما أسفل البطاقة أو بجانبها، أو تخصيص بطاقات مستقلة لها أو تدوينها بلون مختلف، لضمان تميزها وعدم اختلاطها بالفكرة.

أ. أحمد داود رقية

الفصل الثاني:

تحرير مذكرة التخرج وشكلها النهائي

أ. أحمد داود رقية

إن كتابة مذكرة التخرج وتحريرها هو فن تحويل ما دونه الطالب من مادة علمية وملاحظات، وما وضعه من ضوابط وإجراءات وما استخلصه من استنتاجات إلى مادة علمية واضحة ودقيقة ومفهومة، مع الالتزام بقواعد الصياغة والأسلوب واستخدام اللغة القانونية(المبحث الأول)، والقواعد الشكلية للمذكرة(وضع المذكرة في شكلها النهائي)(المبحث الثاني)، وكذا التحلي بالأمانة العلمية(المبحث الثالث).

أ. أحمد داود رقية

المبحث الأول: قواعد تحرير مذكرة التخرج ومقوماته:

بعدما ينتهي الطالب من اختيار موضوعه وجمع المراجع ذات الصلة وتخزين المعلومات وتخزينها كما سلف توضيحه، ينتقل إلى مرحلة أخرى هامة وحاسمة في مشوار مذكرته ألا وهي مرحلة التحرير وفق أساليب ومنهجية، بحيث تؤدي القدرات الخاصة للطالب متفاعلة مع المادة المبوبة دورا هاما في عملية إبداع البحث.

فالباحث الطالب المتمكن من اللغة وأساليبها وقواعدها ثقافة قانونية المستوعب لمشكلة بحثه هو الذي يحسن في الأخير صناعة البحث، وذلك بإحكام الربط بين المواد المقتبسة والمناسبة لموضوعه وترتيبها وتصنيفها وتحليلها ومناقشتها وإبداء رأيه فيها، من تم تقديمها للقارئ في صورة مقنعة بمحتوى الأفكار والمعلومات والنتائج التي كانت حصيلة جهد ووقت.

فمن خلالها يصل البحث إلى صورته النهائية، بهيئة متكاملة ومتماسكة بين مختلف جوانبه، ويعكس مدى قدرة الباحث في تخزين المعلومات وتنظيمها، وكذا طريقته في التحليل والتفسير والتعبير والمناقشة.

وهي من أشق المراحل لأنها تعني نقل الباحث للقارئ الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ أن كان مشكلة يراد حلها، وصولا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، كما تعني أيضا عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم، مع ظهور الشخصية العلمية للباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء.

وترمي هذه المرحلة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي يمكن إيجاز في النقاط التالية:

- **إعلان وإعلام نتائج البحث:** إنَ الهدف الأساسي والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ والمهتم بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد

البحث العلمي وانجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصَل إليها الباحث في شكل منهجي منظم، وذلك عن طريق تمكين الغير من الإطلاع على مختلف الأفكار التي توصَل إليها عبر مختلف مراحل إعداد بحثه[7]، حيث تتجسد عملية كتابة مذكرة التخرج، في صياغة وتحرير نتائج الدراسة وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية دقيقة ومنطقية، وإخراجها بصورة واضحة وجيدة للقارئ، بهدف إقناعه بمضمونها.

فكتابة البحث العلمي لا تستهدف التشويق أو المتعة الأدبية أو الجمالية والأخلاقية كما تفعل الروايات والقصص والمسرحيات مثلا، بل تستهدف تحقيق عملية إعلام القارئ بمجهدات البحث وإعلان النتائج.

- **عرض وإعلان الباحث لأفكاره وآرائه مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية:** وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدَراسة، والذي يتضمن كل ما قام به الباحث حيث يبين كيفية: تحديده للمشكلة، بحثه عن المراجع وتصميمه للموضوع بالإضافة إلى ما توصل إليه من معلومات ونتائج، ويتم إعداد هذا التقرير ليكون جاهزا للطباعة والنسخ في شكل مذكرة، وهو يتضمن العديد من العناصر الشكلية والموضوعية.
- **اكتشاف النظريات والقوانين العلمية:** وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها بهدف استخراج نظريات جديدة وقوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها.

[7]- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 55.

وعليه فالتقرير النهائي تلحقه كل الانتقادات التي ستوجه إلى البحث، فقد يوصف بأنه مليء بالأخطاء أو بعدم وضوح المنهجية أو المفتقر إلى النتائج الملموسة والمؤسسة أو المفتقر إلى التحليل السليم أو المعقد الأسلوب...الخ.

فبعد أن يستوعب الباحث موضوع بحثه بشكل عميق من خلال الاطلاع على المصادر والمراجع المختلفة وإتمام خطة بحثه، تتضح المعالم الرئيسية لموضوعه سواء على المستوى العام(الخطوط العامة)، أو على المستوى التفصيلي(فصول، مباحث، مطالب...).

وأفضل طريقة في كتابة المذكرة أو الأطروحة هي التوجه إلى الهدف مباشرة دون التظاهر بغزارة العلم والدخول في متاهات الإطناب والحشو، لأن قيمة البحث لا تقاس بمقدار ما يقال بل بنوعية المادة العلمية.

ولبلوغ هذه الأهداف يتعين على الباحث التقيد بمجموعة من المقومات والدعائم في كتابة مذكرة تخرجه(المطلب الأول) بالنظر إلى خصوصية الأسلوب العلمي القانوني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مقومات تحرير مذكرة التخرج:

حيث سيتم الوقوف على وجه الخصوص عند أهم تلك المقومات، والمتمثلة في تحديد المنهج المعتمد في المذكرة(الفرع الأول) وظهور شخصية الباحث(الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحديد المنهج المناسب للموضوع وتطبيقه:

يعد هذا الأمر بالغ الأهمية وجوهريا في كتابة مذكرة التخرج، إذ يختار الباحث المنهج أو المناهج المتفقة مع موضوع بحثه، ويتبع تطبيقها في خطواتها وأدواتها، ليصل إلى النتائج الدقيقة المرجوة من بحثه، حيث يؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة الوصول إليها.

ويظهر ذلك في الانتقال من خطوة إلى أخرى والقيام بعمليات التحليل والتركيب والتفسير، حتى تكون نتائجه مضمونة.

وينعكس هذا على صياغة وتحرير الباحث لموضوعه، فتأتي أفكاره منظمة واضحة دقيقة عبر أجزائه المختلفة.

وتتمثل أهم المناهج المستعملة في كتابة البحث العلمي في المنهج الاستدلالي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي....الخ[8].

الفرع الثاني: ظهور شخصية الباحث:

حيث أن المراجع نفسها قد تكون عند باحثين، فتظهر كفاءة أحدهما مقارنة بالآخر في الاستفادة من المراجع، بشكل جيد، هنا تظهر شخصية الباحث وقدرته، وليس كل ما تم جمعه سيتم إثباته في البحث بل ستبدأ عملية التصفية والاختيار والتمحيص، والباحث الجيد يجعل بحثه بمثابة عملية تحصيل فهو يستزيد من المعرفة، ويجعل عقله مصفاة لكل ما قرأه، ذلك أنه حين بدأ الموضوع كان خالي الذهن تماما من أي فكرة عنه ثم بدأ فيه وبدأت تتضح ملامحه شيئا فشيئا.

المطلب الثاني: خصوصية الأسلوب العلمي في البحث القانوني:

الأسلوب هو الواسطة التي توصل المعلومات التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير وهو ما يميز كل باحث عن الآخر، فالتعبير عن الأفكار التي جمعها الباحث يكون بأسلوب خاص به(الأسلوب الشخصي)بعيدا عن النقل والاقتباس الحرفي(مؤشر سلبي على صدق الباحث).

[8]- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص 70.

الفرع الأول: شروط الأسلوب العلمي القانوني:

يساعد حضور المناقشات العلمية الطالب في معرفة تلك الأخطاء العلمية والمنهجية وكذا الشكلية التي يقع الباحثون فيها عادة، وهي أخطاء يقع فيها أي باحث مهما كان حرصه باعتبار أن عمله هو عمل بشري.

من ثم هناك العديد من القواعد التي ينبغي مراعاتها أثناء الكتابة، وهي ترجع إلى العديد من الأصناف فمنها ما يتعلق بالشكل، الموضوع، الروح العلمية، الموضوعية، اللغة، البساطة، والمنطق الرصين في الاستدلال.

بالتالي يتعين على الباحث كتابة بحثه بأسلوب علمي وقانوني مبتعدا عن الأسلوب الأدبي، مراعيا الوضوح ومتقيدا بقواعد اللغة والمنطق في عرض أفكاره.

ويمكننا إيجاز تلك التوجيهات في الآتي:

- تعتبر الموضوعية والروح العلمية أصل من أصول البحث العلمي، ويقصد بها الحياد التام في البحث والبعد عن تأثير الأهواء والانفعالات، ولا يمنع الباحث أي مانع من إبداء رأيه دون تهكم ودون تسفيه.

- من غير اللائق علميا أن يذكر الباحث عبارات مثل: "يرى بعض الباحثين" ، أو "يرى البعض"، أو "يرى فريق" ثم لا يبين من هم هؤلاء المقصودين، فكأنه نسبة إلى مجهول، مع العلم أن هذا الكلام يمكن أن يعتمد عليه آخرون فيصبح رأيا بلا صاحب.

- من الأخطاء الشائعة وجود تطابق بين عنوان البحث وعنوان جزئي داخل البحث، كعنوان فصل أو مبحث، أو التطابق بين عنوان فصل وعنوان مبحث أو مطلب داخل الفصل أو المبحث، فهذا الأمر لا يجوز.

- من الأخطاء الشائعة عدم تحديد منهج الدراسة في المقدمة، وكأن ذكر المنهج هو ذكر شكلي فقط دون الاعتناء بأصول ذلك المنهج وأسسه، كأن يذكر مثلا أن المنهج المتبع هو المنهج التحليلي ثم لا يظهر لهذا المنهج أي أثر.

– لا تعتبر الخاتمة مجرد ترديد لما جاء داخل البحث، بل لها أغراض محددة هي ذكر النتائج والتوصيات.

– كذلك المقدمة لا ينبغي أن تشتمل على التفاصيل الكثيرة والتعاريف، وخاصة شرح النظريات المعروفة التي لها تفاصيل في الكتب، ولا يمنع من الإشارة إليها في الهامش.

– ينبغي على الباحث أن يجعل البحث يتحدث عن نفسه، ويتجنب تماما ظهور شخصه في البحث في صورة التعبير عن ذاته كالقول: أرى، وأعتقد، وقد استفدت من الموضوع، وقد توصلت... إلخ، ويستعمل ضمير الغائب والمبني للمجهول كالقول: يبدو أنه، يظهر، ويتضح مما سبق، وغيرها.

– الابتعاد عن التكرار والحشو واستعمال اللغة الحديثة، وعدم استعمال اللغة الأجنبية بلا غرض إلا إذا تعلق الأمر ببعض الاصطلاحات.

كما يشترط في هذا الأسلوب أن يكون:

–واضحا بسيطا غير معقد؛

–اعتماد الجمل البسيطة التامة وتجنب الطويلة منها؛

–ترتيب الأفكار وانتقاء الألفاظ المناسبة المعبرة عنها؛

– تفادي عبارات التهكم والسخرية من آراء وأفكار الآخرين؛

– التسلسل والدقة في عرض المادة العلمية وحسن استخدام الفقرات وتوظيفها؛

– تفادي التكرار والعمل على ربط الجمل والأفكار؛

– التقيد باللغة القانونية؛

– التحرر من أسلوب الشرح المدرسي الذي يلجأ فيه إلى التكرار والتلخيص والإرشاد والتنبيه المسبق(انتهينا الآن من كتابة الفصل كذا وسنتطرق إلى الفصل كذا)؛

– الانتباه إلى كتابة البدايات والنهايات في البحث،كالمقدمة والخاتمة، وأول فصل وآخره، وأول فقرة وآخرها وأول جملة في الفقرة وآخرها وهكذا، لما تتركه من انطباع لدى القارئ؛

- استعمال أدوات الربط وعلامات الوقف؛
- تجنب ضمائر المتكلم واستبدالها بـــ يمكن القول والرأي الراجح ...
- تحقيق التماسك مابين أجزاء البحث.

الفرع الثاني: خصائص الأسلوب العلمي القانوني:

بما أن عملية الكتابة يقصد بها عرض الأفكار بصفة منتظمة، فإن هذا لا يتحقق إلا بالاعتماد على أسلوب علمي مفيد، وهذا ما يظهر خاصة إذا كانت اللغة سليمة، تخلو من التكرار، وأن تكون الأفكار مترابطة وواضحة وهادفة.

كما أن خصوصية البحث القانوني تميزه عن غيره من البحوث على اعتبار أنه كثيرا ما يوصف بالبحث الجاف، فمعظم البحوث القانونية تعتمد على المعلومات النظرية التي تدور حولها مشكلة البحث، فلا تجد فيها صورا أو خرائط أو جداول أو إحصائيات إلا نادرا، وهذا الأمر يحتم التقيد بلغة القانون التي تقتضي استخدام المفردات بدقة(غرامة، تعويض)، (الحبس، السجن)، لذا لابد على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة.

ويتضمن أسلوب البحث القانوني العديد من الخصائص، لذلك يجب أن يراعي فيه التنسيق وحسن عرض الأفكار بأسانيدها وأدلتها وصولا إلى التوصيات ذات القيمة والأهمية، ويجب أن يراعى فيها الدقة والاختصار وليس الحشو الممل.

كما أن الموضوعية والروح العلمية هي أصل من أصول البحث العلمي، ويقصد بها الحياد التام في البحث والبعد عن تأثير الأهواء والانفعالات، ولا يمنع الباحث أي مانع من إبداء رأيه دون تهكم ودون تسفيه.

وينبغي على الباحث أن يجعل البحث يتحدث عن نفسه، ويتجنب تماما ظهور شخصه في البحث في صورة التعبير عن ذاته كالقول: أرى، وأعتقد، وقد استفدت من الموضوع، وقد

توصلت... الخ، ويستعمل ضمير الغائب والمبني للمجهول كالقول: يبدو أنه، يظهر، ويتضح مما سبق، وغيرها.

وبطبيعة الحال فإن أسلوب الباحث يفرض نفسه على البحث حيث يبين قدراته على البحث، ولكن هذا الأسلوب لا يغطي على المنهجية العلمية المتبعة التي هي منهجية واحدة، ويؤكد هنا على أهمية استعمال اللغة العلمية التي هي عندنا اللغة القانونية بمصطلحاتها وصياغتها والابتعاد عن صور الإنشاء الأدبي الذي هو اختلال كبير يصيب البحث في الصميم[9].

[9]- لتفاصيل أكثر يراجع: ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، لبنان، سنة 2016 ، ص52 .

المبحث الثاني: إعداد مذكرة التخرج في شكلها النهائي:

بعد الانتهاء من مختلف المراحل المتعلقة بإعداد البحث العلمي وبعد التعرف على مختلف أجزاءه، وجب على الطالب إعداد الشكل النهائي لمذكرته، وذلك مع مراعاة بعض القواعد الشكلية لوضعها في الصيغة النهائية تضفي عليها الأسلوب العلمي ووصف البحث الجيد، حيث تتضمن القواعد الخاصة بالشكل جانبين متكاملين فيما بينهما، ما يتعلق بترتيب أجزاء المذكرة(المطلب الأول)، وما يتعلق بقواعد التهميش والتوثيق(المطلب الثاني).

المطلب الأول: ترتيب أجزاء المذكرة:

يتعلق الأمر بصفحات مذكرة التخرج(الفرع الأول)، ثم الإخراج الشكلي النهائي لمذكرة التخرج (الفرع الثاني).

الفرع الأول: صفحات مذكرة التخرج:

وهي: الصفحات التمهيدية(الفقرة الأولى)، وكذا الصفحات الأساسية(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الصفحات التمهيدية: وتضم صفحة العنوان، صفحة الإهداء، وصفحة الشكر.

1- صفحة الواجهة: وهي واجهة البحث، وتضم مجموعة من البيانات تحددها الكليات وفق شكل محدد توضع كلها في إطار وهي:

- اسم الجامعة؛
- اسم الكلية التي ستناقش فيها المذكرة،
- عنوان البحث بخط عريض؛
- اسم ولقب الطالب؛
- اسم ولقب المشرف ودرجته العلمية؛

- أعضاء لجنة المناقشة (الأسماء، الدرجة العلمية، مؤسسة الانتماء، صفاتهم؛ رئيس لجنة، مشرف مقرر، مناقش)؛

- السنة الجامعية.

2- صفحة الإهداء: تخصص صفحة مستقلة لإهداء البحث إلى أحب الناس والأشخاص المقربين من الباحث، فقد تكون الإهداء لشخص عزيز أو أشخاص أعزاء أو لجهات اعتبارية كالوطن وأجهزة الدولة والجامعة، وقد تكون للمتوفين، حيث يحدد مضمونه وفقا لرغبته مع ضرورة عدم الإطالة فيه، وهي جوازية وليست إجبارية، ومع ذلك فلا يجب أن تتضمن عبارات الغرام وإنما فقط الإعزاز والإجلال.

3- صفحة الشكر والتقدير والامتنان: وفيها يعبر الباحث عن شكره وامتنانه لكل من قدم له يد المساعدة والعون في إعداد بحثه بأسمائهم أو بصفاتهم بأي شكل من الأشكال، بما فيهم الأستاذ المشرف على المذكرة على دعمه وتوجيهاته، وبعدها تقدم شكرك لأعضاء لجنة المناقشة.

وأخيرا تشكر كل من قدم يد المساعدة والتسهيلات الممكنة لإنجاز هذا البحث دون إطناب أو مجاملة حتى يعطي انطباعا طيبا عن شخصيتك العلمية.

وللباحث وحده تحديد من يستحق الشكر والتقدير.

4- قائمة أهم المختصرات: وهي صفحة يخصصها الباحث للإشارة إلى بعض المختصرات التي استعملها في بحثه ،مع ذكر معناها في هذه الصفحة ،لتكون بمثابة المرشد في قراءة البحث كأن يكتب فيها بعض الاختصارات العلمية أو اختصارات متعلقة ببعض المجلات والدوريات وغيرها وفيها يبدأ ترقيم البحث، حيث يستعمل الباحث رموز ومصطلحات تضع في الهامش، وهي تأخذ شكلان: باللغة العربية، وبلغة أجنبية، كالآتي:

أ .باللغة العربية:

ج .ر: جريدة رسمية

د .م .ج: ديوان المطبوعات الجامعية

د.س: دون سنة النشر

د.ن: دون ناشر

ص: صفحة

ص، ص: صفحتين متتاليتين

ط: طبعة

ع: العدد

الجزء: ج

ب . باللغة الأجنبية:

P : Page

Art : Article

Ed : Edition

Ibid : même ouvrage

N : Numéro

O.P. U : Office des publications universitaires

Op cité : Ouvrage précité

Vol : Volume

الفقرة الثانية: الصفحات الأساسية:

أولا: مقدمة:

وهي من أهم عناصر البحث الأساسية، على الباحث أخذ الوقت الكافي لكتابتها لأنها المدخل العلمي الوصفي للبحث بحيث تقدّم الفكرة الأساسية عن البحث والغاية من معالجة

الموضوع، وتتضمن أيضا المحاور الأساسية للبحث بصورة موجزة ومفيدة ودالة في نفس الوقت.

لذلك يستحسن أن تكون المقدمة آخر شيء يكتب رغم كونها أول شيء يقرأ، نظرا للانطباع الذي تمنحه حول موضوع البحث، ومدى تمكن الباحث منه وسيطرته عليه، طالما أنها الباب الرئيسي الذي يدخل منه إلى صلب الموضوع فهي تحفز همة القارئ أو تحبطه، لأنها تقدم الفكرة الأساسية عن نوايا الكاتب وعن غايته من معالجة الموضوع من خلال إظهار الأسباب الرئيسية التي دفعته لاختيار الموضوع[10].

كما أن توضيح المقدمة لما تضمنه البحث بشكل جيد وسلامة لغتها وتراكيبها تعطي صورة عن شخصية الباحث العلمية تجاه موضوعه كونها تكاد الجزء الوحيد– إلى جانب الخاتمة – من البحث الذي يكون من إنجاز الباحث نفسه، دون الرجوع فيها إلى المراجع، لذا تخلوا من الهوامش إلا ما كان من باب ضبط نص آية أو تخريج حديث، أو رقم إصدار قانون أو ما في حكمه.

ونجاح الباحث في بناء مقدمة سليمة واضحة، يعكس مدى صلة الباحث ببحثه، ومدى إحاطته واستيعابه لفكرة البحث.

فالمقدمة الناجحة ترسم الانطباع الأول حول قدرة الباحث في التحكم في بحثه، وكذا مدى أمانته العلمية، ويجب أن تكون مختصرة، فليس المطلوب فيها تركيز المعلومات، وأن تتضمن بعض العناصر المهمة التي تذكر عادة دون حاجة إلى تخصيصها بعنوان[11].

والمقدمة هي أول ما يقرأ ويطلع عليها القارئ ولكن قد تكون آخر ما يكتبه الباحث، ويستحسن أن يجتنب الباحث أو الطالب التهميش في المقدمة باعتبارها من إنجاز الباحث

[10]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص92

[11]– لتفاصيل أكثر يراجع أحمد إبراهيم خضر، إعداد الرسائل والبحوث من الفكرة إلى الخاتمة، ط1، كلية التربية جامعة الأزهر، القاهرة، 2013، ص109.

بنفسه ويمكن أن تكون مرقمة بالأرقام أو الأحرف فالبعض يرى أن بداية البحث تكون من الفصل وليس المقدمة وبالتالي تكون بالأحرف، ولكن يفضل أن تكون مرقمة لأنها تعتبر جزء من البحث وليست منفصلة عنه.

وكتابة المقدمة لا تكون عشوائية يكتبها الباحث فقط بصفة عامة للتقديم عن الموضوع، بل هي تحتوي على عناصر منهجية أساسية يجب على الطالب إدراجها في مقدمته، مرتبة ترتيبا منطقيا يذكرها أساتذة المنهجية، يجب على الطالب إظهارها في مقدمته، وهي كالآتي:

1- التعريف بالموضوع (تقديم): وهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين في نصف صفحة يبرز فيه الباحث أهمية البحث أو يتم فيه ترجمة المقصود بعنوان البحث، ويعطي فيه فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع.

2- تبيان أهمية الموضوع: ويحدد فيه الباحث الأهمية العلمية النظرية والتطبيقية للموضوع، ومما لاشك فيه أنّ الباحث حينما يختار عنوان بحثه فإنه سيكون مدفوعا بدوافع علمية وعملية(ذاتية وموضوعية)، وتظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات مثل: "وتنبع قيمته من....."، أو" وبوجه عام تتمثل أهدافه في إلقاء الضوء....".

ولا بد على الباحث العلمي أن يجب على السؤال بما يتعلق بموضوع البحث العلمي، أي لا يقوم بالتطرق إلى أي عنوان لا يتعلق بموضوع البحث العلمي، فيقوم الباحث العلمي بالإجابة على السؤال في فقرة أو على هيئة نقاط من شأنها أن تبين للقارئ الأهمية التي يتناولها موضوع البحث العلمي عن غيره من المواضيع.

ولا ريب أن الباحث العلمي يقوم بكتابة أهمية كتابة البحث العلمي، بطريقة علمية سلسة وسهلة من شأنها أن توضح للقارئ الأهمية بسهولة.

3- توضيح أهداف الموضوع: تتمثل أهداف كتابة البحث العلمي في إجابة الباحث العلمي حول السؤال المتمثل في التالي: ما الغرض الذي تود تحقيقه عند وصولك الخطوة الأخيرة من خطوات البحث العلمي؟ لا شك أن لكل بحث علمي أهداف مرجوة يقوم الباحث العلمي باختيار عنوان البحث العلمي من أجل تحقيق غرض معين وهي ذاتها تعتبر نقاط وصول، أي عندما يقوم الباحث العلمي بتحقيقها، تخلص مهمة كتابة البحث العلمي الذي يتناول موضوعًا معينًا.

ومن هنا يمكن القول، بأنه يتوجب على الباحث العلمي بأن يقوم بكتابة أهداف البحث العلمي على هيئة نقاط، بصورة تمكن القارئ العلمي على فهم ما الغرض من اختيار الباحث العلمي لموضوع لاسيما لمشكلة البحث العلمي على نحو صحيح.

بالتالي ثمة فرق كبير بين أهداف البحث وأهميته، حيث أن أهداف البحث هي مجموعة النتائج التي يسعى الباحث العلمي للوصول إليها من خلال البحث والدراسة المنظمة، أما أهمية الدراسة فهي ما تضيفه الدراسة إلى المجتمع العلمي ودرجة النفع والاستفادة بالدراسة ككل، حيث قد يخلط الباحث بين أهداف البحث وأهميته، فالأهداف هي النتائج التي سوف يحقِّقها عند انتهائه من البحث، والتي يمكن أن تشتق من فرضيات البحث أو تساؤلاته، أما أهمية البحث، فهي ما يمكن أن يترتب على نتائج البحث من فوائد علمية وتطبيقية لصالح هيئات أو مؤسسة معينة.

4- تحديد(صياغة) مشكلة(إشكالية) الموضوع: لابد لكل موضوع من مشكلة يعالجها، وأساس قيام (البحث الهدف منه) هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة، وهي عبارة عن سؤال يتطلب حلا، كما يقوم الباحث بتحليل الإشكالية إلى تساؤلات فرعية ليسهل عليه الإجابة عليها، على أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبّر عمّا يدور في ذهن الباحث، وتبين الأثر الذي يرغب في إيجاد حل له.

ولعل طرح الإشكالية هو عملية أصعب من إيجاد الحلول لها، فالإشكاليات العلمية ليست كأي تساؤل آخر، فهي تطرح فقط عندما يكون في مقدور الباحث دراستها والإجابة عنها، وتكون الإجابة متضمنة لإضافة ما (تكتسي أهمية علمية أو عملية)، ويجب على الباحث أن يتقن صياغة المشكلة ليفهمها الجميع، فلا تكون إشكالية في نظر الباحث فقط.

وعلى كل حال فالإشكالية تتطلب العديد من العناصر الضرورية أثناء صياغتها: صياغة دقيقة، صياغة علمية، صياغة موضوعية، صياغة شاملة للخطة التي سيقسم على أساسها الموضوع، وصياغة متوافقة مع العنوان فالعلاقة بين هذه الثلاثة وثيقة جدا: العنوان والإشكالية والخطة، فالعنوان يحتم طرح الإشكالية بطريقة معينة، والإشكالية ترسم الخطة التي ستتبع، والخطة لا تكون متطابقة مع العنوان كما هو معلوم لكنها تشمل أطوار الموضوع بالشكل الذي يجيب عن الإشكالية.

وللباحث طرح تساؤلات فرعية تخدم الإشكال الرئيسي إن قدَّر ضرورة ذلك دون إكثار منها، على ألا تكون تساؤلات سطحية تجزيئية للبحث، مع الحذر ألا تكون قيمة أحد الإشكالات الفرعية أهم من قيمة الإشكال الرئيسي، أو هي الأولى باعتبارها الإشكال الرئيسي، ما يعكس عجز الباحث على تصور وطرح إشكالية موضوع بحثه، لذا يفضل الاقتصار على تساؤل واحد رئيسي تتركز فيه إشكالية البحث بأكمله.

- **تحديد المشكلة**: وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له، ولا يتم صياغة المشكلة بوضوح إلا إذا استطاعت تحديد العلاقة بين عاملين متغيرين أو أكثر، ومن ثم تصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة.

- **صياغة وتحديد الإشكالية:** تحديد مشكلة البحث هو البداية البحثية الحقيقية لأنها عنصر مهم في البحث العلمي إذ تعتبر العمود الفقري له ونقطة الارتكاز فيه، وهي التي تتحكم في خطته وفي نتائجه العلمية.

والإشكالية هي التي تدفع الباحث التعمق في طرح الأفكار بحثا عن الحقيقة العلمية، ولكن تحديد المشكلة بشكل واضح ودقيق في أول خطوات البحث ليس ضروري رغم أهميتها، فقد يبدأ الباحث دراسته وليس في ذهنه سوى فكرة عامة أو شعور غامض بوجود مشكلة ما تستحق البحث والاستقصاء وبالتالي فلا بد من إعادة صياغة المشكلة بتقدم سير البحث[12]، وأفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين.

فبعد اختيار المشكلة يجب على الباحث أن يراعي دائما عدم الخروج عن إطارها لا بالزيادة و لا بالنقصان، بحث تكون كل المعلومات التي حصل عليها تتصل بمشكلة البحث، ولذلك لا بد من إتباع بعض الأسس في تحديد مشكلة البحث تتمثل فيما يلي:

-أن تكون الإشكالية واضحة ودقيقة وذلك بالابتعاد عن الغموض والإبهام.

-أن تكون الإشكالية مختصرة، فكثير من الباحثين يسرف في عرض إشكالية بحثه ويخصص لها أكثر من نصف صفحة و ينتقل من سؤال لآخر.

-أن تكون الإشكالية لها علاقة مباشرة بموضوع البحث و ذات صلة بعنوانه، فلا يصح أن يكون عنوان الرسالة في اتجاه ويعرض الباحث إشكالية في اتجاه آخر[13].

[12]- نور الدين حيروش، البحث العلمي خطواته ومراحله، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، المكتبة الوطنية الجزائرية، 29 ديسمبر 2015، ص13

[13]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 115، 116.

* **كيفية تحديد الإشكالية في موضوع البحث:** تحدد الإشكالية بمعرفة عما يستوجب البحث عنه أو دراسته، ويتجسد هذا في تساؤل أولي(سؤال الانطلاق) ويعبر عنه أحيانا بالسؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة المحورية التي يدور حولها موضوع البحث.

وهذا من خلال قراءات الباحث ومطالعاته وجرد التراث النظري وبذلك يتحدد للباحث نموذج بحثه، وبالتالي نوعية البيانات والمعلومات التي يتطلب جمعها، وهذا يوفر على الباحث الجهد ويحفظه من مغبة الغرق في جمع كل ما هب ودب دون هدف معين ولا جهة محددة.

ولهذا فتحديد السؤال الموجه للإشكالية ضروري ولا غنى عنه خاصة بالنسبة للباحث صاحب الأطروحة، فهو يحفظه من الضياع لما يثار من مسائل وما تدفع إليه تساؤلات جديدة نتيجة ظهور آفاق جديدة، لعدم تحديد السؤال الرئيس ي للإشكالية أو لعدم الالتزام بالمسار المحدد في سؤال الإشكالية.

إذن فالسؤال الموجه للإشكالية(السؤال الرئيسي)يجب أن يكون بالنسبة لموضوع البحث حاسما مركزيا وجوهريا.

ويجب ألا يكون على طرف موضوع البحث، ولا خارج محور البحث وبالتالي فإنه كلما كان السؤال دقيقا وواضحا، جاءت الإجابة عليه دقيقة وواضحة أيضا، فتصبح الصورة جلية في ذهن الباحث حول ما يريد دراسته وهذا يعني الفرصة للانطلاق وتجاوز حالة التردد إذ أن السؤال الأول لا بد أن تلحقه أسئلة أخرى تشكل في مجموعها البناء القاعدي للبحث، وهذه الأسئلة ضرورية وحيوية بالنسبة لكل باحث مهما كان نوع البحث أو طبيعته أو مستوى الباحث وقدراته حتى بالنسبة للباحثين المتمرسين ومن يشهد لهم بسعة التجربة وطول الباع في ميدان البحث العلمي.

غير أن طرح سؤال الانطلاق الذي تتمحور حوله الإشكالية لاحقا، يجب أن يصاغ بشكل صحي، ويخضع لمجموعة من القواعد والمواصفات المنهجية:

أ/**الوضوح**: أي الدقة والاختصار في صياغة سؤال الانطلاق لا يكتنفه غموض ولا لبس فيه، وهذا يتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات التي يتكون منها السؤال، ويجب أيضا ألا يكون السؤال طويلا جدا وأن يكون مختصرا قدر المستطاع.

ب/الملائمة في الإشكالية: طالما أن الإشكالية هي تجسيد للمشكلة أو المسألة المراد معالجتها للوصول إلى نتائج معينة، فإن طرحها يستوجب التجريد والحياد، فلا يوحي السؤال أو تساؤلات الانطلاق التي تكون الإشكالية بالاتجاه أو الحكم المسبق أو تبني معايير معينة في التفسير والتحليل، فالإشكالية تعتبر المدخل الذي يحدد مسار تداول موضوع البحث المطروح للدراسة من أجل الوصول إلى نتائج تكون كأجوبة على هذه الإشكالية.

وأيضا يشترط فيها ما يشترط في البحث العلمي، وهنا يجب ألا تكون الإشكالية تثير مسألة غيبية أو مستحيلة لا يمكن إخضاعها.

كما يجب ألا تتضمن الأسئلة المختلفة التي لا تحتاج إلى تحليل أو دراسة، فهذه لا تصلح أن تكون مواضيع بحث.

مثال على كيفية طرح الإشكالية:

ويمكن طرح كمثال عام الإشكاليات يثيرها موضوع واحد ولهذا ينبغي على الباحث تحديد المدخل المنهجي الذي ينوي أن يعالج من خلال بحثه وذلك بتحديد الإشكالية التي يتبناها كأساس لهذه المعالجة أو الدراسة.

وهذا المثال يتمثل في وثيقة اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة في موضوع حقوق الطفل يطرح عدة إشكاليات يمكن أن يكون في ماذا تتمثل أسس حقوق الطفل وكيف بلورت ذلك هذه الاتفاقية الأممية؟

فهل هذه الأسس طبيعية تقتضيها طبيعة الجماعة؟ أم يستجوبها معايير اجتماعية معينة؟ أو أساس هذه الحقوق يقوم على تكوين الخلية الأساسية الأولى في تشكيل المجتمع أي الأسرة باعتبارها النواة الأولى في كيان أي مجتمع بشري واستمراره ولأن الأطفال نتيجة لتكوين الأسرة المؤسسة على الرابطة الزوجية المبنية على اختيار الزوجين لبعضهما، وبالتالي أساس حقوق الطفل يستند على هذه الرابطة عليها من آثار، وعلى اعتبار أن طفل ثمرة ونتيجة هذه الرابطة المبنية على اختيار الزوجين لبعضهما.

كل ذلك يثير قضايا ومسائل متشعبة ومترابطة في نفس الوقت، يستوجب التصدي لها بالدراسة وتحديد الإشكالية بدقة ووضوح، وهذا لتقييد مسار البحث وتبيان الخطوات الممكن إتباعها للقيام بهذا العمل وفقا للمسعى على المراد الوصول إليه انطلاقا واستنادا على المدخل الذي تبناه الباحث لتناول موضوع بحثه.

مثال آخر لطرح الإشكالية:

ومما يثير إشكالية أو إشكالية أساسية تحتاج إلى الدراسة والمعالجة وهذا ما يعكس مدى أهمية الموضوع المقترح للبحث سواء من الناحية النظرية أو العملية فمثلا التقسيم التقليدي للحقوق إلى حقوق شخصية وحقوق عينية

يمكن طرح إشكالية طبيعة الحقوق الفكرية والأدبية كحق المؤلف والمخترع التي هي تنضوي تحت أي تقسيم تقليدي للحقوق إلى شخصية وعينية وهذا ما يستوجب أهمية معالجة هذا الموضوع لإيجاد تقسيم جديد للحقوق.

ج /وضوح المصطلحات: يحذر المتخصصون من إمكانية وقوع البحث في متاعب وصعوبات نتيجة إهمال الباحث، وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة .والاصطلاح هو ذلك المفهوم العلمي أو الوسيلة الرمزية التي يستخدمها الإنسان في التعبير عن أفكاره ومعانيه، من أجل توصيلها للآخرين، فهي إذن التعريفات المحددة والواضحة للمفاهيم الإنسانية، ذات

الصفات المجردة التي تشترك فيها الظواهر والحوادث والوقائع دون تعيين حادثة أو ظاهرة معينة.

وتحديد المشكلة أو الإشكالية ليس أمرا سهلا كما يتصور البعض، حيث أنه يتطلب من الباحث دراسة جميع نواحي المشكلة، ثم تعريفها تعريفا واضحا، والتثبت من أهميتها العلمية حتى تكون جديرة بالدراسة، فيقوم الباحث بقراءة مبدئية عنها ويستنير بآراء المختصين في ذلك المجال.

ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين، ويمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها على شكل سؤال.

5- الإشارة بإيجاز للدراسات السابقة في الموضوع(اختياري): قد تتضمن المقدمة فحصا للمراجع السابقة، لتقدير ما إذا كانت قد تناولت الموضوع بشكل جيد أو أهملت بعض أجزائه، أو لم تتطرق إلى المشكلة التي يطرحها الباحث.

لذلك فهي تساعد الباحث على الاختيار السليم لموضوع البحث وتجنيبه مشقة تكرار البحث، وفي إطلاعه على جوانب الموضوع بشكل شامل.

وتكمن أهميتها في تعريف الباحث بالصعوبات والمشاكل التي واجهت الباحثين الآخرين وعلى الحلول التي توصلوا إليها لمواجهة المشكلات التي اعترضتهم، كذلك تمكن الباحث من تزويده بالعديد من المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع بحثه.

كما تظهر أهميتها من خلال إبراز نقاط القوة والضعف في الأبحاث والدراسات السابقة،

أيضا المنهجية التي أتبعها الباحثين الآخرين والذي يساعد الباحث في تحديد الإطار النظري لبحثه وفق المستجدات والتطورات العلمية، وبالتالي التركيز على الأبعاد والأفكار الواجب معالجتها وفق المنهجية العلمية الملائمة لإنجاز مذكرته.

وتجدر الإشارة في هذا العنصر أن يتم ذكر اسم ولقب الباحث(صاحب الدراسة السابقة)، عنوان بحثه، مؤسسة وتاريخ نشره، ملخص عام يضم المعلومات المتعلقة بالمشكلة، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة النظرية والعملية[14]، وذلك بشكل موجز ثم يتناول جوانب الاتفاق والاختلاف مع بحثه وجوانب النقص والقصور فيها دون الحكم أو الطعن في مصداقية البحث أو التقليل من جهود أصحابها[15].

كما يجب أن يراعي عند كتابة الدراسات السابقة تاريخها الزمني تصاعديا من الأقدم فالأحدث، أو ترتيبا موضوعيا تبعا للموضوعات الفرعية أو المتغيرات التي تتناولها الدراسة.

6- تحديد المنهج العلمي المتبع: يتمثل في أسلوب التفكير العلمي الذي على الباحث أن يتبعه في دراسته، وما إذا كانت قد اقتصرت على منهج واحد أو جمعت بين مناهج عدة، فهي تعتمد على المنطق والاستدلال والموضوعية وصولا إلى نتائج منطقية أيضا، فاكتشاف حلول المشاكل قد يقع أحيانا بالصدفة، لكن الطريقة العلمية لا تصل إلى حل المشاكل بالصدفة إنما بإتباع خطوات دقيقة تسمى المنهج العلمي، وهي **تتميز** بما يلي: الانطلاق من تساؤل واضح وليس من أفكار مسبقة، الوصول إلى نتائج موثوقة لكنها غير قطعية ولا مطلقة.

لذلك يُعد المنهج إحدى الأدوات التي يُمكن عن طريقها الحصول على معلومات دقيقة، وبشكل مُتكامل في قضية أو مشكلة مُعينة، والغرض من ذلك هو حل تلك المشكلة من خلال

[14]- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سوريا، سنة 2016، ص 83، 84.

[15]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، الدليل التطبيقي للباحثين، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة 2002، ص94 .

التطرق لجميع العوامل المُحيطة بها، عن طريق اللجوء إلى الأساليب العلمية الحديثة؛ من أجل الحصول على المعلومات من مصادر مُتعددة، من ثَم دراستها وتحليلها للوصول إلى النتائج.

بالتالي يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة الوصول إليها(المنهج الاستدلالي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي...).

ومن الأخطاء الشائعة عدم تحديد منهج الدراسة في المقدمة، وكأن ذكر المنهج هو ذكر شكلي فقط دون الاعتناء بأصول ذلك المنهج وأسسه، كأن يذكر مثلا أن المنهج المتبع هو المنهج التحليلي ثم لا يظهر لهذا المنهج أي أثر.

وتجدر الإشارة أن مناهج الدراسة تتعدد حسب طبيعة الموضوع، لكن يشترط على الباحث الاعتماد على منهجين فأكثر، وذلك طبقا لما تتطلبه الإجابة على أسئلة الدراسة فهي المحددة لنوع المنهج.

7- التصريح المختصر لخطة الدراسة: تعرض في نهاية المقدمة خطة البحث على شكل فقرات، من دون تفصيل لفروع وجزئيات البحث، أي ذكر المحاور الكبرى للبحث، الفصول و المباحث فقط إذا تقسيمه الأول يبدأ من الفصول، أو المباحث و المطالب إذا انطلق تقسيمه للخطة من المباحث.

كما لا تدون الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بطريقة الفهرس أو المحتويات، وإنما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا مثلا(جانب نظري وجانب تطبيقي).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا ترتب صفحات المقدمة بالأرقام وإنما بالحروف الأبجدية: أ، ب، ج، د، ه، و، ز، ح.....، وتحسب في الترقيم العام لصفحات البحث أي تعبر

الصفحة(أ)رقم 1 والصفحة (ب) رقم 2 والصفحة (ج) رقم 3 وهكذا، وعليه يبدأ ترقيم الصفحة الموالية لانتهاء المقدمة من آخر ترقيم صفحة انتهت إليها مقدمة البحث، فإذا انتهت عند(ج) مثلا يكون ترقيم الصفحة الموالية هو الرقم 4.

8- صعوبات الدراسة: يوجد مجموعة من الصعوبات يواجهها الباحث خلال قيامه بالبحث(اختياري)، أي الصعوبات الموضوعية لا الشخصية، التي صادفها الطالب أثناء إنجاز بحثه، ومن أبرزها:

- صعوبة الوصول والحصول على بعض الوثائق والمراجع لإجراءات معينة تستدعيها الدراسة؛
- أن يكون موضوع الدراسة موضوعا بكرا لم يعالج المعالجة الكافية في الكثير من جزئياته، الأمر الذي يستدعى بذل جهد مضاعف في تتبع وتمحيص معظم ما كتب فيه وتوظيفه في البحث؛
- قلة الدراسات والأبحاث في الموضوع محل البحث.

9- حدود الدراسة: ويقصد بها الحدود أو الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها في البحث العلمي يتم تحت هذه الخطوة تحديد مشكلة البحث بصورة دقيقة، مما يساعد في التركيز على أهداف محددة، ويجنبه التقدم الزائد، أو تجاوز حدود بحثه في النتائج التي يتوصل إليها.

وتنقسم هذه الحدود إلى الأنواع التالية:

✓**حدود موضوعية:** أي ما ستقتصر عليه أسئلتها، كأن يعالج الباحث جانبا محددا وضيقا من الموضوع وليس الموضوع كله؛

✓**حدود بشرية:** تتضمن أفراد عينية البحث، ومواصفاتهم وبسبب اختيارهم دون غيرهم،كأن يقتصر البحث على النساء المغاربيات دون نساء العالم؛

✓**حدود مكانية:** وتتعلق هذه الحدود بالمكان أو المنطقة الجغرافية التي سينفذ فيها البحث، وخصائصها وخصوصيتها التي تنفرد بها وتميزها عن باقي المناطق، مما يحد من عملية تعميم النتائج على مجتمع البحث

مثال ذلك، أن يقتصر البحث على الولايات الجنوبية؛

✓**حدود زمانية:** وتتعلق هذه الحدود بالزمن الذي سيجري فيه البحث، كأن يقتصر الباحث على جمع المعلومات عن الفترة ما بعد التعددية الحزبية.

يتضح مما سبق أن هذه الحدود هي حدود طوعية يفرضها الباحث على نفسه، وهذا يمكنه من توجيه اهتمامه لنقاط أساسية محدودة، وهو في ذلك حر له أن يضع ما يشاء من حدود يرى أنها تساعده في تركيز جهوده وتوفير وقته، ولكن عليه أن يوسع هذه الحدود ويفسر أسباب وضعه لها.

كما تجدر الإشارة، إلى أن على الباحث تفادي المقدمة الطويلة ذات العمومية الشديدة، بأن تخلو من الشرح المعمق للموضوع، أو أن يستخدم فيها لغة فضفاضة بعيدة عن الأسلوب العلمي الدقيق والمحدد، أو يكتب مقدمة شديدة الاختصار، لا تمكِّن القارئ من فَهم أبعاد المشكلة، كما لا يعرض هذه المشكلة بطريقة منطقية يستطيع بها توضيح دوافع ومبررات البحث.

كما لا تجيب المقدمة عن التساؤلات أو الأسئلة المطروحة، ولا تتضمن استنتاجات أو خلاصة، وترقم المقدمة ضمن الصفحات الأولية وتأخذ ترقيما بالحروف الأبجدية غالبا.

علاوة على انه يجب الحرص على ربط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا، لأن المقدمة غير المترابطة لا تفي بالغرض في البحث القانوني (تحضير ذهن القارئ لتقبل موضوع البحث).

ملاحظة:

-على الباحث أن لا يناقش عناصر الموضوع، وأن لا يتصدى إلى التحليل ولا إلى توجيه النقد عند تحرير المقدمة، وأن لا يكشف عن توجهه، ولا يضع حلولا وأجوبة عن التساؤلات.

-لا تكتب الخطة مفصلة عند الانتهاء من المقدمة بل تترك للفهرس، وإنما يكتفي الباحث بالإعلان عنها فقط وذلك من خلال كتابة عنوان الفصل الأول وكذا الفصل الثاني.

-تناسق عدد صفحات المقدمة مع إجمالي صفحات الموضوع، فهناك من يستحسن أن تمثل المقدمة عشر 10 بالمئة من إجمالي عدد الصفحات.

-تحرر المقدمة في شكلها النهائي بعد الانتهاء من دراسة الموضوع وكتابته، ومع ذلك ينصح أن يتم تجميع المعلومات التي تندرج تحتها في مسودة مع ذكر مصدرها، وذلك حتى لا تتشتت أفكار الباحث ولا يبذل مجهودا مضاعفا.

-يفضل أن لا تعنون المقدمة وتكتب مباشرة في شكل فقرات.

ثانيا: المتن أو الموضوع(صلب البحث القانوني): هو صلب الموضوع ومركز ثقله وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث وكذا يشمل المتن الرئيسي على كافة مقومات المنهجية وصياغة وكتابة الدراسة للأمانة العلمية وقانون الاقتباس وقواعد الإسناد والتوثيق وتوثيق الهوامش والإبداع والابتكار وكافة عمليات التركيب والتحليل[16]، بحيث يتم فيه التقسيم لأجزاء خطة البحث العلمي حسب الترتيب كالتالي: الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا، الأرقام والحروف.

[16]- خيرة هلابي، مراحل إعداد مذكرات وأطروحات التخرج في الدراسات القانونية، مجلة الفقه والقانون، العدد 39، 2016، ص124 .

ومن الأفضل وضع لكل فصل مقدمة صغيرة تمهد للدراسة المحددة في الفصل وكذلك خاتمة لكل فصل يختم بها لأهم ما تم دارسته في الفصل .

بالتالي يحتوي على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع، ويبدأ عامة صلب الموضوع(المتن) من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد في البحث، وينتهي إلى غاية الخاتمة(يعتمد على المخطط التالي: باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، فقرة...).

ويتعين أن يراعى الباحث في الفصول مجموعة نقاط مهمة:

- حسن اختيار العناوين الفرعية: التي يجب أن تكون كاملة (لا يسوغ الاختصار) ودالة على المحتوى، ومتقنة غير ركيكة الصياغة، وتكون الفروع والمطالب ضرورية وغير متكلفة ومتسلسلة في عرض الأفكار حسب محتوى العنوان الرئيسي).
- بدء كل فصل ومبحث بتمهيد صغير، يكون مدخلا للموضوع ومبينا لسبب تقسيمه له بالطريقة التي قسمه بها، ويحافظ على هذا المنهج إلى نهاية البحث.
- لغاية الربط بين فصل وفصل، أن يختم الفصل بخلاصة موجزة، تتضمن النتائج الجزئية التي توصل إليها ويدخل بها إلى الفصل الموالي، بغية إعادة تجميع الأفكار في ذهن القارئ.

ويلاحظ في بعض البحوث أن الباحث يبدأ بما يسمى بالباب التمهيدي أو الفصل التمهيدي، والذي تتحدد وظيفته في تضمين بعض المعلومات الأساسية الخاصة بمشكلة البحث، كما لو تضمن التطور التاريخي لموضوع الدراسة.

كما يبدأ المتن من الباب أو الفصل وفق التقسيم المعتمد من الباحث وصولا لخاتمته، حيث يراعي الباحث في كتابته قواعد الكتابة والأسلوب وأحجام الخطوط مع التفاوت في كتابة العناوين الرئيسية والفرعية بشكل تنازلي، وضرورة الفصل بين المتن و الهامش بخط أفقي

مستقيم من اليمين إلى اليسار في حدود ثلث الصفحة، وفي نهاية كل فصل يضع الباحث ملخصا يساعد القارئ على إعادة تجميع الأفكار في ذهنه.

ثالثا: الخاتمة: خاتمة البحث من حيث الشكل هي آخر ما يتضمنه البحث وتشكل ملخصا نهائيا له، وفيها يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار التي يتوصل إليها على ضوء تحليلاته التي تضمنها الموضوع.

فهي إذن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق المتوصل إليها، لهذا يجب ألا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث، كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الإشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما، بل هي مجرد وصف سريع لهذا البحث والنتائج والمقترحات والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

ويقترح معظم الفقهاء أن تقسم الخاتمة إلى فقرات تسهيلا لصياغتها:

- استعراض ماهية الدراسة دون الخوض في التفاصيل
- الاستنتاجات والنتائج والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث[17].
- الإشارة إلى المقترحات والتوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل عليها[18].

ولا تقل خاتمة البحث أهمية عنه ،شأنها شأن المقدمة فيه ، وعلى الباحث بذل جهده في كتابتها لأنها من العناصر التي تترك أيضا انطباعا لدى القارئ.

---

[17]- بالنسبة للنتائج لا بد أن يُختم بما توصل إليه الباحث من أفكار تتعلق بموضوع البحث، كالتوصل إلى فكرة مركزة حول موضوع البحث(عنوان)، موقف القوانين المقارنة، موقف القضاء المقارن، انتقاد المواقف التشريعية والفقهية والقضائية التي يشوبها قصور، تشخيص نقاط الخلل، وجهة نظر الباحث حول الموضوع، موقف الشريعة الإسلامية.

[18]- بالنسبة للمقترحات هي الرؤية المستقبلية والمقترحة حول موضوع البحث أي التوجهات التي يراها الباحث مناسبة ومقترحات يقدمها للمشرع وغيره.

ويشترط ألا يكون المقترح واردا فعلا في التشريع، وأي أن يكون مقترحا حديثا، وأن يكون مقبولا، وأخيرا أن يورد التسبيب القانوني للمقترح.

ويستحسن أن تكون آخر عنصر يكتبه الباحث، ليصب جل تركيزه فيها ويحاول تقديم ملخص بسيط وجيز للموضوع مع التعرض لأهم النتائج المتوصل إليها في بحثه، وتقديم الاقتراحات والتوصيات، كل ذلك بعبارات دالة ومختصرة تفي بالغرض.

تشمل خاتمة البحث على حوصلة عامة حول موضوع البحث مع عرض أهم النتائج المتوصل إليها، كما تشمل على جملة من الاقتراحات التي يرى الباحث أنها تفيد الموضوع.

ولكن يجب الإشارة إلى أنه لا يجب أن تحتوي الخاتمة على أفكار جديدة لم يتطرق لها الباحث في متن البحث من خلال معالجته لمشكلة الدراسة.

فالخاتمة تبرز بصمات الباحث وجهده في البحث العلمي وتمكن من معرفة عمق الباحث وأصالته في التفكير والتحليل من خلال هذه الخاتمة التي تختزل الطاقة العلمية له هذا ما يجعل مساهمته في إثراء المكتبة القانونية[19].

عناصر خاتمة البحث: تعد الخاتمة أيضا كما المقدمة من أهم أجزاء البحث و أساسياته، ومعيار تصور واستيعاب الطالب لبحثه وتحكمه فيه، ومدى جودة ما قام به من عمليات التحليل والتوضيح في صلب بحثه، إذ تشكل الخاتمة الثمار التي تتوصل إليها البحث وعصارة ما اجتمع في صلب موضوعه.

فالخاتمة هي الجزء الأخير الذي ينتهي إليه البحث، ولا ينتهي بها البحث، لأن البحث –في أجزائه الموضوعية لا الشكلية– ينتهي بكتابة المقدمة.

وتتشكل الخاتمة من عنصرين هما :عنصر النتائج وعنصر التوصيات والمقترحات.

- **نتائج البحث** هي جملة الحقائق العلمية الموضوعية التي توصل إليها الباحث من خلال بحثه، فالنتيجة هي الحقيقة العلمية الموضوعية المجردة التي توصل إليها الباحث من

[19]- عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، دار حدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982، ص 83

دراسة نقطة معينة، وهي ترتبط بأهداف البحث وإشكاليته، فليست النتائج مجرد تلخيص لأهم أفكار البحث

نتائج البحث لا تستنبط من كل ما تضمنه البحث واحتواه وإلا صارت تلخيصا كما ذكرنا ويجب أن تكون النتائج واضحة مختصرة ترتبط ارتباطا مباشرا بإشكالية البحث وتساؤلاته، وتعرض على شكل فقرات مختصرة تتركز فيها فكرة النتيجة، كل فقرة منفصلة عن الأخرى بعلامة المطة (–)

- **عنصر توصيات البحث ومقترحاته** فهو ما يرفعه الباحث إلى المعنيين من الهيئات أو المؤسسة أو غيرهم من تصورات لاستثمار وتجسيد نتائج بحثه، وليختم هذا بطرح آفاق بحثية لموضوعه، من خلال جزئيات لا يتحمل البحث التوسع فيها تناولها في بحوث مستقلة، أو أفكار تستحق أن تكون محل ملاحظة وبحث أيضا، أو طرح إشكالات يمكن أن تساعد غيره من الباحثين في اختيار مواضيع بحوثهم.

مع ملاحظة أن كل ما يوصي به الطالب أو يقترحه يجب أن يكون ذا صلة ومما تم تناوله في صلب بحثه.

رابعا: الملاحق: مفرده الملحق هو أحد أجزاء البحث العلمي وهي عبارة عن بيانات أو معلومات أو وثائق يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية البحث لارتباطها بمضمون البحث، والتي لا يستطيع أن يدرجها في صلب البحث حفاظا على انسجامه وعدم الإخلال بترتيب الأفكار وتسلسلها.

كما أن الهدف من الملاحق يظهر في تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو توضيح جانب معين لمراجعته في الملاحق دون استخدام متن البحث، إذ أنها تكثر في الدراسات التاريخية أو الأدبية وتقل في الدراسات القانونية.

ويتنوع عدد وأهمية الملاحق بحسب طبيعة موضوع البحث وميدانه، وتطبيقا لذلك تعتبر من الملاحق الأشكال والرسومات والنماذج والخرائط والجداول والإحصائيات، ونماذج الاستبيانات وصور المخطوطات، والوثائق التاريخية.

وفي مجال البحوث القانونية عادة ما تكون الملاحق تشريعات أو قوانين هامة لها علاقة بالبحث أو مشاريع قوانين والنصوص الكاملة للأحكام والقرارات القضائية، وأيضا نصوص الاتفاقيات والمعاهدات دولية التي لها صلة بالبحث، أو خرائط جغرافية معينة وأيضا نماذج شكلية لعقود معينة.

ويراعى في كتابة الملاحق ما يلي:

*توضع الملاحق بعد نهاية الخاتمة مباشرة أي قبل قائمة المصادر والمراجع لأنه من المحتمل اعتماد الباحث على مراجع قد تشمل تلك الملاحق.

*ترقيم تلك الملاحق وتسلسلها وكتابة عناوين موضوعاتها، بحيث يشار لكل منها برقم معين وغالبا ما يتطلب الإشارة إلى تلك الملاحق في متن النص، كأن يكتب الباحث مثلا: "انظر الملحق كذا."

*عدم الإكثار من الملاحق كي لا ينفر القارئ منها ويتجاهلها.

*إذا كانت بعض النصوص متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة فلا داعي لإيرادها في الملحق.

بالتالي يعتبر الملحق أحد أجزاء البحث العلمي ويكون في الحالات التي يريد فيها الباحث أن يلحق بالبحث بعض المعلومات والبيانات الهامة والتي لا يستطيع إدراجها في متن البحث، لكن يجب مراعاة ما يلي:

-يجب التدقيق في استعمال الملحق والاقتصار فقط على إدراج الوثائق النادرة التي يصعب على القارئ الوصول إليها.

-يجب ربط الوثيقة المستدل بها بمضمون البحث.

-عدم الإسراف والمبالغة في استعمال الملاحق.

إن ملاحق البحث هي مادة علمية ذات صلة وثيقة بالبحث، لا يحتمل البحث تفصيلها في متنه، ولا يستكمل فهم أو تصور الفكرة التي ترتبط بها دونها، من المعلومات التي يصعب الحصول عليها كإحصاءات أو جداول بيانية أو خرائط أو فحوى اتفاقيات أو نماذج عقود، اعتمدها الطالب في متن بحثه، فهي بمثابة استكمال معلومات مهمة تم ذكرها باقتضاب في صلب البحث، عدم تفصيلها يترك خللا ونقصا في البحث، فإذا كانت هذه المعلومات ليس لها ما يربطها بمتن البحث، أو يمكن الاستغناء عنها دون أن يتأثر البحث، تصبح معلومات زائدة من باب الحشو الذي ينعكس على البحث ولا يخدمه.

وتذكر الملاحق في آخر البحث بعد الخاتمة مرتبة بحسب موضعها في صلب البحث، ومعنونة رقم الملحق ومضمونه في وسط الصفحة أي مثلا الملحق رقم 1 وأسفل منه عنوان مضمون الملحق، وهذا لأنه سيتم الإحالة عليها في هوامش البحث حين يقتضي البحث ذلك، على أن لا يكثر منها.

خامسا: قائمة المراجع: لا تكفي الإشارة إلى المراجع في هوامش البحث، وإنما يستلزم إعداد قائمة لها تدون في نهاية البحث، أي حصر وتنظيم جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في إنشاء بحثه.

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي، لذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأولي عن البحث.

فقائمة المصادر والمراجع تمكن القارئ من تقييم مدى جدية البحث، فنوعية المراجع المستعملة من أهم العوامل التي يتم على أساسها تقييم البحث، وهو امتداد للأمانة العلمية التي

سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه، كما أنها انعكاس للجهد العلمي الذي قام به الباحث من خلال جميع تلك المصادر.

وهناك مجموعة **من الضوابط** على الباحث مراعاتها عند إعداد القائمة أهمها:

*عدم المبالغة في ذكر المراجع، بحيث لا يضمّن الباحث قائمة عناوين كثيرة لمجرد الإيحاء للقارئ بأنه قد بذل جهدا في إعداد البحث.

*يجب ألا يذكر الباحث إلا المراجع التي اطلع عليها مباشرة، أما تلك التي لم يطلع عليها فبإمكانه الإشارة إليها في الهامش بوضع عبارة: "نقلا عن...."، مع الإشارة إلى المرجع الذي أشار إليها.

*الإشارة إلى تلك المراجع والمصادر بشكل دقيق، وهي في الحقيقة إعادة نفس البيانات والعناصر المذكورة في الهوامش مع حذف الصفحة (عند ذكر المرجع لأول مرة).

*أن يكون الباحث ملما بالمراجع التي استخدمها في البحث، وأن يكون لديه فكرة عنها.

*تدوين المصادر في قائمة المراجع بحيث تكتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة مع وضع عنوان واضح لها(قائمة المراجع).

*يتم إتباع ترقيم موحد لقائمة المراجع.

تدوين الوثائق في قائمة المراجع: في البداية يجب على الباحث أن يفصل ما بين المراجع باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، ثم المصادر والمراجع، فيبدأ أولا بعرض المصادر ثم المراجع، ويفصل في هذه ما بين المراجع العامة والمراجع المتخصصة.

أما المراجع باللغة العربية، فيبدأ فيها بالمراجع العامة فالمتخصصة، ثم الرسائل الجامعية(الأطروحات والرسائل)، المقالات العلمية(المجلات العلمية والتظاهرات)، ثم النصوص القانونية مرتبة بحسب تدرجها التشريعي الدستور أولا، الاتفاقيات الدولية، القوانين العضوية، القوانين والأوامر، المراسيم الرئاسية والمراسيم التنفيذية، وكذا مراعاة تاريخها، وأخيرا الأحكام

والقرارات القضائية ويراعى فيها إن كانت قليلة ذكرها بنفس ترتيبها الذي وردت به في المذكرة وإن كانت متضمنة في مجلات قضائية ترتب حسب أعدادها.

كما يتعين على الباحث المراجع العامة والمتخصصة والمقالات والرسائل مراعاة ترتيبها أبجديا لألقاب المؤلفين.

الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية(الترتيب الألفبائي): وذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف.

الحروف الأبجدية: أ ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ز ض ظ غ.

الحروف الهجائية: أ ب ت ث ج ح خ د ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي.

وإذا كانت بعض ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف فإنه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء أكانت كتبا أو مقالات أو غيرها.

6-فهرس المحتويات(قائمة محتويات البحث): يقصد بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها.

ويكمن الهدف من الفهرس في مساعدة القارئ في الرجوع إلى ما يحتاجه دون تحمل عناء تصفح البحث كاملا، حيث يعد الفهرس في المذكرة على جانب كبير من الأهمية، حيث يشمل الفهرس كل العناوين الرئيسية والفرعية ورقم الصفحات التي وردت فيها، ويشكل الدليل الذي يرشد القارئ لعناوين البحث الأساسية والفرعية، ويقابل كل عنوان رقم الصفحة في البحث، فهو المنظم والمرجع لجميع ما يتضمنه البحث بداية من صفحات الشكر

والتقدير المقدمة وصولا إلى المصادر والمراجع، إضافة إلى أرقام الصفحات التي تحتويها حتى يتمكن الاسترشاد به بطريقة علمية سهلة ومنتظمة.

كما يعتبر بمثابة الكشاف الأساس في المذكرة أو الرسالة لتغطية جميع محتوياتها وأقسامها وتفريعاتها من عناوين رئيسية وفرعية، ويشترط أن ترتب حسب ورودها في الأصل، وفي حالة ما إذا كانت الفهرسة كثيرة التفرع تذكر العناوين الرئيسية ذات الأهمية.

وتجدر الإشارة على أن الباحث ملزم بإدراج الفهرس العام في آخر مذكرة التخرج، وهذا بخلاف فهرس الكتب الصادرة عن دور النشر، والتي يمكن الباحث إدراجه في المقدمة.

7- ملخص المذكرة: هو بمثابة النموذج المصغر للمذكرة يلخص بصورة مختصرة ودقيقة حتى يتمكن القارئ من تكوين فكرة عن محتوى المذكرة، ليربطها بالبحث الذي هو مقدم على إعداده، وهذا ما يوفر الجهد والوقت.

ويشترط أن لا يزيد الملخص عن أربعة مئة (400) كلمة ويكون في حدود صفحة واحدة، ويتضمن أهداف الدراسة، ومنهجها وأدواتها، ثم تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها والتوصيات الرئيسية، ويكتب باللغة العربية وترجمته للغة أجنبية سواء الفرنسية أو الإنجليزية.

وتجدر الإشارة أن الملخص لا يحتوي على مراجع أو جداول أو أشكال أو صور، أو استنتاجات لم تذكر في متن المذكرة.

كما يجب أن يرفق الملخص بكلمات مفتاحية على الأقل خمسة(05) كلمات دالة لها علاقة بمجال البحث وأن يكتب بلغتين على الأقل، بالإضافة إلى أن ملخص المذكرة لا يرقم.

نموذج عن ملخص مذكرة التخرج

ملخص: يتم الإشارة في الملخص إلى هدف البحث، والنتائج المتوصل إليها في فقرتين:

.....

.....

.....

.....

الكلمات المفتاحية: ك .م.، ك .م.، ك .م.، ك .م.، ك .م.

Abstract:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

الفرع الثاني: الإخراج الشكلي النهائي لمذكرة التخرج:

يبدأ بإعداد الصفحة للكتابة بواسطة جهاز الحاسوب، وتجدر الإشارة أن هناك برامج خاصة يتم تنصيبها مع برنامج وورد Word خصيصا لكتابة البحوث.

1- **ترقيم الصفحات:** يكون الترقيم عموما بداية من مقدمة المذكرة إلى غاية الفهرس بالأرقام 3.2.1، باستثناء الصفحات التمهيدية (الشكر والتقدير، الإهداء، قائمة المختصرات فترقم بحروف عربية(أ .ب .ج....)، أيضا الصفحات التي تفرق بين فصول المذكرة، والصفحات التي تحمل العناوين التالية: مقدمة، خاتمة، قائمة المصادر والمراجع، الفهرس فلا ترقم لكنها تحتسب في عدد الصفحات.

كما يكون الترقيم في الهوامش في كل صفحة مستقلة.

2- **علامات الترقيم:** لا غنى عن استعمال علامات الترقيم، حيث تستخدم هذه العلامات بين أجزاء الكلام لربط الجمل بعضها البعض، كما أنها تسهل الفهم

والإدراك عند سماع الكلام ملفوظا أو قراءاته مكتوبا، لذلك يجب استعمالها استعمالا صحيحا.

ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

- **النقطة**(.): توضع في نهاية الجملة التامة أو الفقرة، وللتعبير عن الاختصار مثل ص. لكلمة صفحة؛
- **الفاصلة**(،): بين الجمل المتصلة المعنى، بين أقسام وأنواع الشيء الواحد، بين الشرط والجزاء وجوابه في الجمل الشرطية، بين الأعداد إذا تعددت سواء كتبت بالأرقام أو الحروف، لسكتة الخفيفة بين أجزاء الكلام، وبين الكلمات المترادفة، والمتعاطفة، بين الصفات المتكررة، وبين القسم وجوابه، وبعد المنادى ...الخ؛
- **النقطة الفاصلة أو الفاصلة المنقوطة**(؛): بين جملتين طويلتين في نفس السياق كأن تكون إحداهما سببا للأخرى أو علة فيها؛
- **النقطتان الرأسيتان**(:): بعد القول، بعد التمثيل، عند الحديث عن شيء مكون من أقسام، عند الحديث عن شيء مكون من أقسام، عند الشرح أو التفسير(للتوضيح وبداية التنصيص)؛
- **علامة الاستفهام** (؟): بعد الجمل الاستفهامية، وكذا بين القوسين لدلالة على الشك؛
- **علامة التعجب** (!) للتعبير عن الشعور القوي السلبي أو الإيجابي، وكذا بعد الجملة المبتدئة بـــ (ما) التعجبية وبعد الاستغاثة (بعد الصيغ التعجبية)؛
- **الشرطة أو الوصلة**: للجمل المنفصلة في أسطر مستقلة للعبير عن أفكار متسلسلة؛
- **الشرطتان** – –: بين الجمل أو الكلمات المعترضة(للجمل الاعتراضية)؛
- **الشولتان أو المزدوجتان** « »: لتضمين الكلام المقتبس أو التنصيص)؛

- **القوسان**( ): لتوضيح المعاني أو حول بعض الكلمات التي ليست من أركان الكلام كالأسماء الأجنبية في سياق النص على أن تكون بالحروف الأجنبية، أو الأرقام الواردة في الجمل أو في متن الموضوع أو غيرها)؛
- **القوسان المعقوفان أو المركنان** أو الكبيران[ ] (للزيادة في الاقتباس أو للتقويم والتوضيح)؛
- **القوسان المزهرتان**{ }: يوضع بينهما الآيات القرآنية.
- **النقط الأفقية أو علامات الحذف**...: توضع مكان الكلام المحذوف، في نهاية جملة قطعت لسبب (علامات الحذف في الاقتباس)؛

الخط المائل(/): للفصل أو المقارنة بين عناصر مختلفة أو الاختيار المتعدد بينهم، وتستعمل مع الأرقام كالفقرات في النصوص القانونية مثلا، كما يستعمل في التهميش للآيات القرآنية بين السورة ورقم الآية مثل: سورة البقرة/الآية 8.

3- نوع الخط وأبعاد الفقرات:

الشائع في الأبحاث العلمية أن أكثر خط رائج في كتابة البحوث العلمية هما Traditional Arabic باللغة العربية على أن يكون حجم الخط 18 في المتن، وفي الهامش حجم الخط 12، أما باللغة الأجنبية فيكتب بخط Times New Roman، حجم الخط 16 وفي الهامش 10 وبالنسبة لأبعاد الصفحة 2 سم لكل الجوانب، ماعدا الأيمن يكون أكثر من ذلك (3 سم) نظرا لوضع القوابض أو النوابض في تلك الجهة، المسافة بين الأسطر1,15، بداية الفقرات يكون 1 سم، وعناوين الفصول والمباحث والمطالب وغيرها تكون في الوسط ومن غير نقاط وبخط غامق gras.

كما يجب أن تكون الكتابة كلها مصفوفة justifier والفارق بين الأسطر بسيط simple، ويستحسن أن يكون بين كل عنوان وفقرة وبين فقرة وفقرة وبين فقرة والعنوان الموالي فاصل بحجم 8 من أجل مزيد من الوضوح والجمال في النص.

أما التهميش فيكون تلقائيا automatique، ويبدأ من 1 في كل صفحة، وتكون هناك صفحات فاصلة في أول كل فصل يكتب فيها كلمة الفصل الأول، الفصل الثاني ....

كما ترتب المراجع في نهاية البحث ألفبائيا بعد أن تقسم إلى المراجع باللغة العربية والمراجع باللغة الأجنبية، وتقسم الأولى إلى الكتب العامة ثم المتخصصة ثم الرسائل والأطروحات ثم المقالات العلمية ثم الصحف والمجلات ثم النصوص القانونية مرتبة بحسب درجتها وتاريخها، ثم الأحكام والقرارات القضائية[20].

المطلب الثاني: احترام قواعد الاقتباس والإسناد:

عند كتابة البحث العلمي يكون الباحث أمام اقتباس الأفكار والمعلومات من المادة العلمية، لذا يجب أن يكون على دراية بمعنى الاقتباس وكيف يكون، ولكي يحافظ على الأمانة العلمية ولا يتهم بالسرقة العلمية عليه أن يتقيد بقواعد الإسناد أو ما يعرف بالتهميش وكذا التوثيق، حيث

توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها.

الفرع الأول: الاقتباس:

لابد على كل باحث يريد طرق باب علم من العلوم أن يستعين بأفكار وأراء ممن سبقوه في ذات المجال، باعتبار أن العلم عملية تراكمية، بالتالي عليه الرجوع للعديد من الأبحاث والدراسات السابقة للحصول على المعلومة التي يرى تضمينها في بحثه، مما يتحتم عليه

[20]- تم التفصيل سابقا.

أن يقوم بتوثق كل ما يحصل عليه من معلومات ومعطيات من المصادر بمختلف أنواعها مذكرته[21].

لذلك يقصد بالاقتباس استشهاد الباحث في مسألة معينة يتناولها بآراء الآخرين وأفكارهم ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، وهذا لتدعيم وجهة نظر أو لتأكيد فكرة معينة أو للمقارنة أو لمعارضة رأي معين.

بالتالي لا يستغني الباحث عن الاقتباس مادام أنه يعتمد فيه على المراجع، فالأخذ من المراجع هو اقتباس منها.

وبعبارة أخرى، الاقتباس هو أن يقترض الباحث نصا في شكله الأصلي(أي الأخذ بحرفيته أو عن طريق الترجمة)، أو في شكل إعادة صياغة لمضمونه ويلحقه بنص آخر يجري العمل عليه.

وتدخل في باب الاقتباس الأفكار والجداول والصور وغيرها من الممتلكات الفكرية، ويستعمل الاقتباس بغرض الاستشهاد أو التأكيد أو التوضيح أو الإثراء أو النقد أو التصحيح ويكون الاقتباس متبوعا دائما بالإحالة إلى مصدره[22].

الفقرة الأولى: أنواع الاقتباس: تختلف طريقة الاقتباس كما يلي:

1- الاقتباس الحرفي(المباشر): وهو النقل الحرفي لمعلومة أو لمعلومات محددة كما أوردها صاحبها، ينبغي حينئذ وضع إشارة تدل على الاقتباس للتنصيص عليه في بدايته ونهايته، وهي غالبا تضمين الكلام المقتبس بين شولتين أو مزدوجتين "..."، فإن كان الاقتباس فيه كلام محذوف عوض الكلام المحذوف داخل النص المقتبس بثلاث نقاط متتابعة.

[21]- عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن/رام الله، فلسطين، الطبعة العربية الأولى، 2012، ص195

[22]- عيسو عقيلة، الاقتباس في النصوص البحثية" أهميته وأشكاله وإشكالاته"، حوليات جامعة الجزائر1 ، جامعة الجزائر، ج01، العدد 33، مارس 2019 ، ص 650، 651.

2- الاقتباس الضمني(غير المباشر أو الاستشهاد): أي أخذ الفكرة من صاحبها وصياغتها بالأسلوب الخاص مع الحفاظ على معناها، فهو لا يستدعي أي إشارة مادام أن التهميش سيقوم بدور نسبة القول إلى قائله.

بالتالي فإن الاقتباس في البحث العلمي بصورة غير مباشرة يتم من خلال إعادة صياغة الجُمل والعبارات على أن تحمل المعنى نفسه، ويطلق على تلك الطريقة تلخيص الفكرة، ويجب أن تُمثل المصدر بشكل دقيق وبعيدًا عن التشويه في المعنى، بالإضافة إلى أن تتم مُحاكاة الجُمل على غرار البنية الأصلية في الكتاب أو المصدر الذي تم اشتقاق الكلمات منه، وبعد نهاية إعادة الصياغة يقوم الباحث بالإشارة في أسفل الصفحة إلى صاحب الفكرة أو الجُملة.

وفي هذا النوع من الاقتباس تظهر مدى قدرة الباحث على التلخيص وإستقصاء العبارات والجمل الدالة والتي لها علاقة بمجال بحثه شرط الحفاظ على الفكرة الأم؛ أي فكرة النص الأصلي.

كذلك تظهر قدرة الباحث في استنتاج النتائج التي توصل إليها غيره، والتي يمكن أن توصله إلى فكرة جديدة.

الفقرة الثانية: قواعد الاقتباس: أهمها عدم الإكثار منه، وعدم التطويل فيه، فلا يسوغ أن يتم اقتباس صفحة كاملة أو صفحات، وإنما فقط جملة أو جمل عديدة، ويجب في كل الأحوال مراعاة التهميش، فتنسب كل فكرة إلى صاحبها بكل أمانة، وليس كما يفعل الكثيرون، فيختارون تهميش بعض الأفكار وترك بعضها دون تهميش، وكأنها غير معنية به، بينما هي من صميم الأفكار المقتبسة.

الفرع الثاني: هوامش البحث القانوني:

إنّ من أهم المسائل المنهجية التي يجب الإلمام بها من طرف الباحث هي قواعد التوثيق أو استخدام الهوامش في البحث، وكيفية الإشارة إلى المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها

في إعداد البحث، بل إنّ مصداقية وجدّية البحث أساسا تقاس بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث(وحداثة وتطور هذه المصادر).

وما دامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستقاة من مختلف المصادر والمراجع بالدرجة الأولى، فإنه لابد من استخدام قواعد التوثيق طبقا لمبادئ وأساليب المنهجية العلمية.

وتبدو أهمية الهامش في التعبير عن الموضوعية والأمانة العلمية لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به فإنه يراد من ذلك التفريق بين أفكاره والأفكار التي نقلها عن غيره، كما أنه بذلك يساعد الباحثين الآخرين على الإلمام والتعرف على المصدر المشار إليه وإمكانية الاعتماد عليه في بحوث أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الهوامش لم يكن معروفا لدى العرب قديما، وإنما كان يعرف بنظام الحواشي، حيث تكتب شروحات أو تعاليق في جوانب الصفحة وفي أعلاها وفي أسفلها.

والحاشية هي القسم الذي يخرج عن النص إما لشرح فكرة ما أو للإشارة إلى مصدر أو مرجع أو تعليقات أو إحالات أو تراجم (ويسمى أيضا التذييل)، وإن كانت تسمية الهامش هي السائدة حاليا.

وعموما هناك طريقتان أساسيتان في إدراج الهوامش في البحوث القانونية، أولها أن تكون مدرجة في نهاية كل صفحة، وثانيها أن تكون مجمّعة في نهاية الدراسة.

إضافة إلى ذلك هناك طريقة الترقيم المستقل(الترقيم التسلسلي التام)، وهذه الطريقة تعتمد إتباع ترقيم واحد في البحث أو الرسالة يبدأ بأول رقم إلى آخر هامش في البحث، مع بقاء هامش كل صفحة في أسفلها.

الفقرة الأولى: أنواع(وظائف) الهامش: ليس الغرض من التهميش دائما ذكر المراجع، فقد يكون للتوضيح والبيان والتعقيب والتعليق والنقد والمقارنة وعديد الأغراض.

وما دام الأمر يتعلق بما يخرج عن النص الأصلي من إحالات وتعاليق وشروح، فنجد ثلاثة أنواع من الهوامش كما سيلي توضيحه:

✓**هوامش المراجع:** وذلك عند ذكر مصدر المعلومة وإرجاع الفكرة إلى صاحبها الأصلي حفاظا على الأمانة العلمية (يشير الباحث في الهامش إلى صاحب المعلومة ومن أين اقتبسها، حتى لا ينسبها إليه هو دون وجه حق)، أو حتى الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات أو مراجع إضافية ينصح القارئ بالرجوع إليها لمزيد من التفصيل.

✓**هوامش شارحة:** في بعض الحالات تحتاج المعلومة المذكورة(كلمة أو عبارة) في المتن إلى شرح أكثر وتفصيل، ويرغب الباحث في الحفاظ على تسلسل الأفكار الواردة في المتن فيورد ذلك في الهامش، أو مثلا للفكرة مجموعة من التعريفات يكتفي بذكر اثنان منهم وما تبقى يكتب في الهامش أو للجزئية لمعالجة تطور تاريخي لا يستدعي كتابته في المتن فيحال إلى الهامش.

✓**هوامش محيلة على البحث نفسه:** ليتفادى الباحث التكرار وإعادة دراسة جزئية معينة سبق له وأن تطرق لها في بحثه أو أنه سيتطرق إليها لاحقا، يشير في الهامش إلى ذلك مع ذكر الصفحة، فيكتب في الهامش مثلا: سبق أن تم دراستها بالتفصيل من خلال المبحث الأول تحت عنوان (ذكر عنوان المبحث) ص 22 من هذه المذكرة.

الفقرة الثانية: طريقة التهميش(تدوين الهوامش): يضع الباحث الهامش حسب نوع المادة العلمية على النحو التالي:

1- القرآن الكريم: سورة كذا، الآية رقم 21 مثلا

2- الكتب:

أ- حالة استعمال الكتاب لأول مرة: عندما يقتبس الباحث المعلومة من كتاب لأول مرة، يصاغ الهامش بكافة تفاصيل الكتاب كالتالي: أنظر، اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء، دار النشر، بلد النشر، الطبعة، السنة، الصفحة، **مثلا:** أنظر، أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، ج 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 04، 2008، ص 22.

ب- عند إعادة استعمال الكتاب: عند أخذ معلومة من نفس الكتاب لثاني مرة أو أكثر، لا يضع الباحث كافة التفاصيل كما في الاستعمال الأول، بل يكتفي بوضع الهامش بالطريقة التالية: اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، الصفحة، **مثلا** : أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ص33 .

ج- حالة أخذ نفس الفكرة من كتابين مختلفين: قد يقتبس الباحث المعلومة من كتاب ويجدها أيضا في كتاب آخر، فيرغب في الإشارة إلى المؤلفين، ففي هذه الحالة يوضع الهامش على النحو التالي: أنظر، اسم ولقب المؤلف الأول، عنوان الكتاب، .....؛ اسم ولقب المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، .....، الملاحظ أنه في هذه الحالة يفصل بين تفاصيل الكتاب الأول والثاني **نقطة فوقها فاصلة.**

د- تهميش مرجع غير مباشر: يكون الباحث أمام هذه الحالة عندما يقتبس معلومة من كتاب، فيجد أن مؤلف هذا الكتاب ليس بصاحب الفكرة الأصلي وإنما هو الآخر اقتبس هذه المعلومة عن مؤلف آخر، فهنا يكون أمام أحد هذين الحلين:

* قد يكون بإمكان الباحث أن يتحصل على الكتاب الذي مؤلفه هو صاحب الفكرة الأصلي، في هذه الحالة يذكره في الهامش بنفس طريقة كتابة هامش الكتاب المبين أعلاه.

* أما إذا تعذر على الباحث الحصول على المرجع الأصلي، فيكتفي بالمرجع غير المباشر، وعند كتابة الهامش يتبع الطريقة التالية: يذكر المعلومات الخاصة بالمرجع الأصلي التي وردت في

هامش المرجع غير المباشر ثم يضع، مقتبس عن: ويذكر تفاصيل الكتاب الذي بين يديه والذي أخذ منه المعلومة.

ه- حالة اقتباس معلومة من كتاب لدى مؤلفه إصدارات أخرى: في حالة ما إذا استعان الباحث بمرجعين أو أكثر لنفس المؤلف ولكن بعناوين مختلفة، وحتى لا يختلط الأمر عليه ولا على القارئ، عليه أن يتبع الطريقة التالية في التهميش:

- عند استعمال المراجع لأول مرة لا يطرح أي إشكال، لأن الباحث يذكر في الهامش جميع التفاصيل المتعلقة بالمرجع المستعمل، فلا يختلط عليه الأمر.

مثلا: أنظر، بلحاج العربي، أحكام الزواج في ضوء قانون الأسرة الجديد -وفق آخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا-، دار الثقافة، الجزائر، 2012، ص . 61

أنظر، بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 30.

- وأما إذا استعملها لأكثر من مرة، ففي هذه الحالة يذكر: اسم ولقب المؤلف، بداية العنوان...المرجع السابق، ص **مثلا:** بلحاج العربي، أحكام الزواج في...المرجع السابق، ص70 .

بلحاج العربي، أحكام الزوجية وآثارها...المرجع السابق، ص89 .

ملاحظات: عند التفتيش في صفحات الكتاب من أوله إلى آخره قد لا نجد أحد البيانات، الحل يكون بإتباع ما يلي:

- إذا لم تذكر الطبعة فلا بأس بذلك، ويحذف هذا البيان.
- إذا كان الكتاب صادرا بلا تاريخ يكتب: بدون تاريخ نشر في المكان المخصص.
- إذا لم يكن للكتاب ناشر يكتب، دون دار نشر.

3- المقالات العلمية(المجلات القانونية): الرجوع إلى المقالات القانونية أمر ضروري، مطلوب، ومهم بالنسبة للباحث القانوني، لجمع المعلومات وإثراء الموضوع محل الدراسة، ويتم وضع الهامش كالتالي: اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، بلد المجلة، السنة، العدد، الصفحة.

مثلا: أنظر، أحمد داود رقية، مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في قانون العمل: دراسة في قانون العمل الفلسطيني مقارنة بالجزائري- مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد الثالث(03)، ديسمبر 2019، جامعة الإسراء، غزة، فلسطين، ص.ص. 231- 252

4- الرسائل العلمية(أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير): انظر: اسم الباحث، عنوان الأطروحة أو الرسالة أو المذكرة، نوعها (مثلا: رسالة ماجستير)، الجامعة أو الكلية التي نوقشت فيها (جامعة الجزائر مثلا)، سنة المناقشة، ص.

مثلا: أنظر، أحمد داود رقية، الحماية القانونية للجنين المخبري،- دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 53.

- عند إعادة استعمالها: أحمد داود رقية، المرجع السابق، ص205 .

5- النصوص القانونية:

* عند ذكر التقنين في المتن لأول مرة تكتب تفاصيله في الهامش على النحو التالي، مع تحديد نوع القانون (أمر، قانون، مرسوم رئاسي..):

- الأمر رقم 05-02، المؤرخ في 18 محرم 1426، الموافق ل 27 فيفري 2005، المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11، المؤرخ في 09 رمضان 1404، الموافق ل 09 جوان 1984 ، والمتضمن قانون الأسرة الجزائري، ج ر 15.

* عند إعادة استعماله، يكتب باستعمال المختصرات: المادة 11 من ق .أ .ج المختصر هنا قانون الأسرة الجزائري.

6- الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا: قد تكون منشورة في مجلات أو مذكورة في كتب ومراجع عامة أو غير منشورة، فيكون التهميش حسب الحالات المذكورة بالكيفيات الآتية:

ذكر الجهة القضائية الصادر عنها الحكم أو القرار، اسم الغرفة أو القسم، تاريخ القرار، رقم الملف، المجلة القضائية التي ذكر فيها القرار، العدد، سنة المجلة، ص.

أ- منشور في: المجلة القضائية للمحكمة العليا مثلا، عدد ..، سنة ..، ص.....

ب- مذكور في: تهميش الكتاب بالطريقة المذكورة أعلاه في طريقة تهميش الكتب وكذلك الرسائل العلمية.

ج- غير منشور.

مثال: مجلس الدولة، الغرفة الثانية، قرار رقم 067719، المؤرخ في 2011/09/08، مجلة مجلس الدولة، العدد 10، سنة 2012، ص100-102.

7- المطبوعات: انظر: لقب واسم الأستاذ، عنوان المطبوعة أو عبارة محاضرات في مقياس كذا، الجهة التي أصدرتها إن وجدت، السنة الجامعية أو تاريخ الطبع، ص21 مثلا.

8- أخذ المعلومة من المواقع الإلكترونية: ليعتمد على المعلومات المأخوذة من مواقع الانترنيت، يشترط أن يكون الموقع رسميا، وأن يحتوي المقال على صاحبه وعنوان، وأن يتحقق الباحث من صحة المعلومة وعندئذ يوضع الهامش بالشكل التالي: اسم صاحب المقال، عنوان المقال، تاريخ نشر المقال، ثم نضيف: متوفر على الموقع .....www وتاريخ الاطلاع، سواء بالنسبة للكتب والمقالات والرسائل الجامعية، باللغة العربية أو الأجنبية،

وتجدر الإشارة أنه لو ذكر نفس المرجع في نفس الصفحة وفي الهامش الموالي مباشرة يهمش كالتالي: اسم المؤلف، عبارة المرجع نفسه أو نفس المرجع، ثم الصفحة، أو عبارة نفس الصفحة إن كانت من نفس الصفحة.

وبالنسبة للغة الفرنسية فتعتمد نفس طريقة التهميش من حيث ترتيب البيانات، أما في حالة تكرار المرجع فهناك مختصرات معينة معروفة في هذا المجال، مثل: ibid (نفس المرجع)، op.cit (المرجع السابق) loc.cit (نفس المرجع ونفس الصفحة).

-إذا اشترك عدة مؤلفين في كتابة الكتاب، نكتبهم كلهم ما لم يتعد عددهم ثلاثة، ثم ندون باقي البيانات بالطريقة السابقة، والشيء نفسه بالنسبة للغة الأجنبية.

مثال: محمد عبيدات، محمد أبو النصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص..

-إذا تجاوز عددهم ثلاثة نكتب الأول متبوعا بعبارة و آخرون ثم باقي البيانات.

مثال: نادية سعيد عيشور وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع،2017، ص.؟.

الفرع الثالث: قواعد التوثيق: هناك مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب على الباحث التقيد به، ومن أهمها:

* عدم إغراق البحث في التعليق والتهميش، مما يجهد القارئ ويؤدي إلى نفوره من البحث.
* عدم الخلط بين المراجع الرئيسة والثانوية.
* التأكد من المرجع أو المعلومات الواردة في الهامش وعدم نقله دون مراجعة.
* الفصل بين المتن والهامش والتمييز بينهما عن طريق حجم الخط.
* وضع إشارة أو رقم يشير إلى الهامش للفت نظر القارئ.

* في حال الاقتباس غير المباشر يجب على الباحث الإشارة في الهامش إلى المصدر الأصلي مع عبارة "نقلا عن... ، "مشار إليه في...."....الخ.

أ. أحمد داود رقية

المبحث الثالث: احترام الأمانة العلمية:

بالتالي تفادي الوقوع في السرقة العلمية التي انتشرت مؤخرا والتي تعتبر جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية، إذ يتجه رد الطالب أو الباحث أو الأستاذ من أخلاقه ويسطو على مجهودات غيرهِ دون شعورٍ بالخجل أو تأنيب الضمير، وهو ما يُؤدي في النهاية إلى انتهاك مبدأ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية، التي يجب أن يتحلى بها كل طالب أو أستاذ في بحوثه العلمية.

إن السرقة العلمية باعتبارها جريمة علمية، تتنافى مع مبدأ الأصالة والأمانة العلمية الذي يجب أن تتسم به البحوث العلمية والرسائل والأطروحات الأكاديمية، ذلك أن الأصالة والأمانة العلمية هما أساس جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولعل من أبرز أسباب اللجوء إلى السرقة العلمية في مجال البحث العلمي والنشر الأكاديمي هو غياب الوازع الأخلاقي وقبله الوازع الديني، عدم كفاية الوقت الممنوح للباحث وصعوبة بحثه، عدم الإلمام بالمناهج الصحيحة في إنجاز البحوث العلمية، السعي نحو الحصول على الترقيات وتحسين الوضع المالي، غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح ... الخ.

وللسرقة العلمية حالات متعدّدِة، فقد تكون سرقة جزئية أو كلية، وقد تكون بموافقة الباحث الأصلي أو بدون موافقته.

والحقيقة أن تطور وسائل الاتصال وابتكار الكثير من البرامج المعلوماتية أدى إلى تسهيل وتسريع الوصول إلى محتوى مختلف المؤلفات والمنشورات والرسائل لاستغلالها في الدراسات والبحوث العلمية، وبالمقابل أصبح الأمر أكثر سهولة في اكتشاف أساليب الانتحال الأكاديمي والسرقة العلمية عن طريق الاستعانة بتلك البرامج ومحركات البحث الإلكترونية.

إن استغلال هذه البرمجيات ومحركات البحث بصورة غير صحيحة يُوقِعنا حتمًا في فخ السرقة العلمية التي تعد من أخطر الجرائم التي تضرب في الصميم التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، وتؤثر سلبا على جودته وأصالته، كما أن ارتكاب هذه الجريمة خرق واضحٌ لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية[23].

لقد تفاقمت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكلٍ ملحوظٍ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أن الكثير من الطلبة أصبح يلجأ إلى آلية "نسخ-لصق" دون مراعاةٍ لطرق ومناهج البحث العلمي الصحيحة.

ومن تداعيات هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على الجامعة الجزائرية، لاسيما في ما يخص جودة التعليم وأصالة البحث العلمي، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القرار الوزاري رقم 933-2016 الذي حاول الإحاطة بالعديد من جوانب هذه الظاهرة من خلال إقرار مجموعة من الإجراءات للحد منها وقبل ذلك تعريفها، أنه من الصعب مكافحة ظاهرة أو التصدي لجريمة دون إعطاء تعريف واضح لها.

فما مضمون هذا القرار؟ وما هي الآليات القانونية التي أقرها لمكافحة جريمة السرقة العلمية؟

كل هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عنها على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الأمانة العلمية:

ينضوي تحت مفهومها جملة من السلوكيات والمحاذير التي يعتبر الإقدام عليها مكونا لعنصر الانتهاك أو سوء السلوك العلمي.

[23]- طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933-2016، كتاب المؤتمر المشترك حول الأمانة العلمية، الجزائر، 11-07-2017، مركز جيل البحث العلمي، ص 85.

الفرع الأول: أصناف المساس بالأمانة العلمية:

تندرج أساسا ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسية:

– **الغش:** هو أي مساس بسلامة البيانات ودقتها من تلفيق وتزييف وسواهما.

– **الخداع والتضليل:** يشمل تعمد انتهاك قوانين التحليل المنهجي السليم والترجمة غير الدقيقة.

– **انتهاك حقوق الملكية الفكرية:** والتي يعتبر الانتحال أبرز صورها.

إذا فالأمانة العلمية هي أن أكون أميناً في أثناء كتابة بحث أو رسالة أو أي نوع من أنواع الكتابة، فيما يختص بنقل الاقتباسات من الآخرين والمحافظة على تعبهم، وضد الأمانة العلمية هو السرقة العلمية.

ولقد عرفت السرقة العلمية تعريفا دقيقا بموجب الفصل الثاني في المادة 3 من القرار الوزاري رقم 933-2016 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها بأنها: "..... كل عمل يقوم به الطالب أو ...كل من يشارك في عمل ثابت لانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية"، كما عرفت على أنها: "استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين يحدث بقصد أو غير قصد، وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة يمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا".

كما تعتبر سرقة علمية: "كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع أو مقاطع من وثيقة أو إعادة صياغتها دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين".

الفرع الثاني: أنواع السرقة العلمية تبعا للقرار الوزاري رقم 933: انطلاقا مما سبق يمكن تجزئة أنواع السرقة العلمية إلى مجموعتين[24]:

- **المجموعة الأولى**: مرتبطة بعمليات الاقتباسات، الاستخدامات والاستعمالات لمعلومات ومعارف الآخرين دون الإشارة إلى أصحابها الأصليين، وتشمل:

1- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين، وتتجلى هذه الصورة في الاقتباس كليا أو جزئيا لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون التنويه للمصدر أو المؤلف الأصلي.

إذ يقوم الباحث، بقرصنة أفكار تخص مؤلف معين، دون الإشارة إلى صاحبها، أو عن طريق التلاعب في أسلوب الصياغة من أجل طمس معالم الفكرة الأصلية للمؤلف، وإسنادها إلى الباحث (السارق) عن طريق تجاوز الهامش أو الإحالة إلى المصدر.

2- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛

3- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين؛

4- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين؛

5- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛

[24]- آمال ينون، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر -رؤية تحليلية-كتاب أعمال الملتقى المشترك :الأمانة العلمية، الجزائر، 11-07-2017، مركز جيل البحث العلمي، ص 141، 142.

6- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين؛

7- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

- **المجموعة الثانية:** ترتبط بأعمال المشاركة وإدراج أسماء في أبحاث غير مشارك فيها أو استغلال أعمال ومنجزات الطلبة وتقديمها في مؤتمرات وما شابه، وتتضمن:

1- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده، أي لم يساهم في إنجازها، وفي هذه الصورة يقوم الباحث بإدراج اسمه في بحث أو عمل علمي دون المشاركة في إعداده أو حتى الإلمام بموضوع البحث أو الجدوى من هذه الدراسة.

2- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛

3- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطرافا أخرى بانجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛

4- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

5- طرح توصيات من أبحاث علمية على أنها توصيات ذاتية: أين يقوم الباحث تقمص النتائج والتوصيات المتوصل إليها في بحوث معينة و إدراجها في بحثه على أنها توصيات

شخصية، مع تأكيده لذلك عن طريق استعمال عبارات توحي بأنها استنتاجات شخصية، ومن ذلك نرى، نقترح، نوصي ....

ولو أن الأصل أن التوصيات يتوجب أن تكون نتاجا شخصيا وعصارة ما توصل إليه الباحث بعد أن قطع أشواطا في التحليل والبحث، مما يؤهله لطرح التوصيات والاقتراحات، خلافا لبعض الأخطاء المنهجية المرتكبة من طرف بعض الباحثين أين يدرجون الإجالة في التوصيات و النتائج.

6- النقل واللصق من الإنترنيت: أدى توافر المعلومات الإلكترونية بكم هائل إلى اعتماد الباحثين عليها، والإدعاء أن ملكية المعلومات تعود إليهم، فاستخدام تقنيتي "القص واللصق"، جعلت من عملية نقل المعلومات من شبكة الانترنيت أمرا سهلا للنقل عن طريق شبكة الانترنيت دون الإشارة إلى المصدر، مما يقوم صورة أخرى من صور خيانة الأمانة العلمية الماسة بالبحث العلمي .

فالمعلومات المنشورة عبر شبكة الانترنيت لا تعد فضاء مفتوحا عاما، أي أنه من الضروري الإشارة إلى مصدر كل معلومة أو مخطط أو صورة نشرت عبر الانترنيت، من منطلق أن الصور المنشورة عبر الانترنيت هي ملكية فكرية لأصحابها، ولا يجوز الاعتداء عليها في كل الأحوال.

المطلب الثاني: آليات وتدابير مكافحة جريمة السرقة العلمية في ضوء القرار الوزاري 933-2016:

والذي نص في طياته على مجموعة من التدابير في سبيل التصدي لهذه الجريمة ومكافحتها من خلال إقرار مجموعة من التدابير الوقائية منها والعقابية[25]، لاسيما وأن السرقة العلمية تمس بالسمعة الدولية للمؤسسات الجامعية في حال تغاضي هذه المؤسسات عن

[25]- طالب ياسين، المرجع السابق، ص 89.

التجاوزات الخطيرة لقواعد العلمي ومبادئ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية وعدم توقيع العقاب اللازم على المنتحلين.

الفرع الأول: الآليات والتدابير الوقائية:

جاء النص عليها في المواد 04-07 من القرار الوزاري 933 وأهمها التحسيس والتوعية، وكذا تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في مجال تنظيم التأطير والرقابة للحد من جريمة السرقة العلمية، وبالتبعية الحفاظ على جودة التعليم والبحث.

وفيما يلي نتطرق إلى هذه الآليات على النحو التالي:

أولا: التحسيس لتوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية: يُعَدُّ التحسيس والتوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية على جودة التعليم من أهم التدابير المقررة قانونًا بموجب القرار الوزاري 933-2016، حيث يكون ذلك بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة والباحثين –لاسيما أولئك الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه –حول القواعد الصحيحة لإجراء البحوث العلمية، وإعداد أدلة إعلامية حول مناهج التوثيق العلمي عقب الدورات التكوينية والأيام الدراسية والندوات والملتقيات العلمية، لتجنب الوقوع في فخ السرقة العلمية.

كما تكون التوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية أيضًا بإدراج أخلاقيات البحث العلمي كمقياس يُدرس للطلبة طوال مسارهم الدراسي في مؤسسات التعليم العالي، وذلك لترسيخ هذه الأفكار والمعلومات والمكتسبات في ذهن الطالب، وتحضيره من كل الجوانب للقيام بعملية التأليف(مذكرات جامعية، مطبوعات، مقالات، مداخلات، بحوث علمية ... إلخ.)

كما يُمكن إدراج عبارة التعهد بالالتزام بقواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية في إنجاز البحوث الجامعية في بطاقة الطالب –بالنسبة للطلبة –ضدهم في حالة ثبوت جريمة

السرقة العلمية في حقهم، لأن السرقة العلمية تمس بمصداقية المؤسسات الجامعية، مع التذكير بالإجراءات العقابية[26].

كما يتعينُ على كل طالب أو أستاذ عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية، يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث في المؤسسة الجامعية المسجل بها.

ثانيا: تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في مجال تنظيم التأطير والرقابة: يُعدُّ كل من تنظيم التأطير والرقابة على المنشورات والأعمال البحثية من أهم التدابير الوقائية التي نص عليها القرار الوزاري 933-2016، للحد من حدوث السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية، ومن هذه التدابير نذكر ما يلي:

- **تفعيل دور المجالس العلمية للمؤسسات الجامعية:** من الواضح جدًّا أن المجالس العلمية لها دورٌ كبيرٌ في تسيير، ضبط وتنظيم التأطير في الجامعة الجزائرية، حيث تتمتع هذه المجالس بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة على المذكرات والرسائل والبحوث العلمية.

لكن هذه الأدوار والصلاحيات الموكلة لمجالس العلمية لم تكن مفعلة بشكل كامل إلى غاية صدور القرار الوزاري 933-2016، الذي أعاد تفعيل دورها في مجال تنظيم التأطير والرقابة لتفادي الغش الأكاديمي والسرقة العلمية، وذلك من خلال:

* احترام تخصص الأستاذ في مجال الإشراف على نشاطات البحث، وكذا في مجال التعيين في لجان الخبرة والمناقشة، لأن ذلك من شأنه أن يعمل على اكتشاف الغش الأكاديمي في حالة ارتكابه من قِبل الطالب.

[26]- آمال ينون، المرجع السابق، ص 148.

* إنشاء قاعدة بيانات خاصة بعناوين الأطروحات والمذكرات وموضوعاتها، بحيث يستند عليها الطالب في اختيار موضوع لم يسبق تناوله من قبل، وذلك من أجل تجنُّب عملية النقل والسرقة العلمية، وإلزامه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة، وكذا تقديم تقرير سنوي – من قبل الطالب أو الأستاذ أو الباحث –عن حالة تقدُّم أعمال بحثه أمام الهيئات العلمية المختصة من أجل متابعته وتقييمه، مع إجباره على بذل جهدٍّ أكبر في رفع النسبة المئوية للتقدم في البحث.

هذه إذن بعض الإجراءات التي وردت في طيات القرار الوزاري 933-2016 والتي بتطبيقها يتم الرقي بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية إلى أفضل المستويات، ونبذ كل أعمال الغش الأكاديمي و السرقة العلمية والتي تؤثر سلبا على جودة التعليم والبحث العلمي.

- **التزام مؤسسات التعليم العالي باتخاذ تدابير رقابية فعالة:** بالإضافة إلى تفعيل دور المجالس العلمية بالمؤسسات الجامعية للحدّ من السرقة العلمية ومكافحتها، جاء النص في القرار الوزاري 933-2016 على اتخاذ تدابير وإجراءات رقابية، منها:

* تأسيس قاعدة بيانات رقمية، على مستوى كل مؤسسة جامعية، تتضمن كل الأعمال المنجزة من قِبل الطلبة و الأساتذة والباحثين، حيث تعمل قاعدة البيانات هذه على كشف كل تكرار للموضوعات أو حدوث سرقات علمية[27].

* تأسيس قاعدة بيانات رقمية للأساتذة والباحثين تشمل سيرهم الذاتية، منشوراتهم، مجالات اهتماماتهم العلمية وتخصصاتهم، للاستعانة بهم في مجال تقييم أنشطة البحث العلمي ذات الصلة بتخصصاتهم، لتحسين الجودة في مجال البحث العلمي في الجامعة الجزائرية[28].

* الاستعانة ببرامج كشف الانتحال الأكاديمي والسرقة العلمية من خلال شراء حقوق استعمال هذه البرامج أو استغلال تلك البرامج المجانية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية، مع

[27]- حسب نص المادة 06 من القرار الوزاري رقم 933.

[28]- آمال ينون، المرجع السابق، ص 146.

العلم أن البرامج المجانية أكثر فعالية من البرامج المشفرة، أو إنشاء برنامج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية والغش الأكاديمي باللغة العربية واللغات الأجنبية الأخرى الأكثر استعمالا كالفرنسية و الإنجليزية[29].

ما تجدر الإشارة إليه أخيرًا هو ضرورة ربط قواعد البيانات الرقمية الخاصة بكل مؤسسة جامعية بباقي المؤسسات الجامعية الأخرى – عن طريق شبكة اتصالات داخلية – بشكلٍ يُؤدي إلى إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات رقمية وطنية يتعذر معها القيام بعمليات السرقة العلمية والانتحال الأكاديمي[30].

الفرع الثاني: الآليات والتدابير العقابية المترتبة عن السرقة العلمية:

لما كانت الآليات الوقائية غير كافية للحدّ من جريمة السرقة العلمية كان لابد من إقرانها بآليات عقابية لإعطائها قوة ردعٍ أكبر، وأهم هذه الآليات إنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية على مستوى كل مؤسسة جامعية، حيث يقوم هذا المجلس بمباشرة إجراءات النظر في الإخطارات عن السرقات العلمية وتوقيع العقوبات على مرتكبيها[31].

كما يقدم القرار الوزاري رقم 933 جملة من العقوبات التي تنجم عن إثبات السرقة العلمية مع تحديد كل عقوبة تبعا لنوع السرقة العلمية المرتكبة ولدرجة خطورتها، حيث اعتبرت المادة 4/35 منه كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من ذات القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، يعرض صاحبها إلى إبطال

[29]- طالب ياسين، المرجع السابق، ص 90.

[30]- آمال ينون، المرجع السابق، ص 147، طالب ياسين، المرجع السابق، ص 90.

[31]- طالب ياسين، المرجع نفسه، ص 87.

المناقشة والمنشورات محل السرقة من عملية التقييم وسحبها من النشر، مع سحب اللقب الحائز عليه مُرتكب جريمة السرقة العلمية.

أ. أحمد داود رقية

الخاتمة:

يكتسي مقياس المنهجية أهمية بالغة، لاعتبار أنه يعد العمود الفقري لإعداد أي بحث علمي، ولهذا خصصت لهذا المقياس محاضرات تضم مختلف الجوانب المتعلقة به، حيث تم تناول مراحل إعداد مذكرة التخرج، وهذا بالنظر إلى أهمية كل مرحلة من هذه المراحل، بدء بالمرحلة الأساسية وهي مرحلة اختيار الموضوع، إلى جانب بقية المراحل المتمثلة في مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وكذلك مرحلة القراءة ومرحلة تقسيم الموضوع ومرحلة تخزين أو تدوين المعلومات.

في نهاية القسم الأول، تم تخصيص محور كامل لمرحلة إنجاز أو كتابة المذكرة، وهذا على أساس أنه يتم تعليم الطالب فيها أهم القواعد الواجب إتباعها للتحرير الكتابي.

مما يتجلى من خلاله أن صياغة مضمون البحث بشكل سليم وواضح تحتم على الباحث الاهتمام بثلاث جوانب أساسية هي:

✓**الجانب العلمي والموضوعي (المحتوى)**: من حيث استخدام المصطلحات العلمية والفنية المتخصصة في مجال البحث.

✓**الجانب اللغوي(الأسلوب)**: أي من حيث دقة الأسلوب اللغوي والتعبيري، وسلامة النحو والصرف.

✓**الجانب الشكلي أو الفني**: أي من حيث الشكل المادي للمذكرة، والإشارات والعلامات المطلوب استخدامها، كذلك الترقيم والتنقيط المتبع في مختلف جوانب المذكرة.

الملاحق:

أ. أحمد داود رقية

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الدِّيمقراطية الشَّعبية
وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم: 933 **مؤرخ في:** 28 جويلية 2016

يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى الأمر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71- 215 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس الطبية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15- 125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عامك 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 ، الذي يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08- 129 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08- 130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث،
- وبمقتضى بالمرسوم التنفيذي رقم 08- 131 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالباحث الدائم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في17 شعبان عام 1429 الموافق19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،
- وبمقتضى القرار رقم 362 المؤرخ في 9 جوان سنة 2014 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر،

- وبمقتضى القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان سنة 2014 والمتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 547 المؤرخ في 2 جوان 2016 الذي يحدد كيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها،

يقرر ما يأتي:

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

المادة 2: يقصد بمفهوم هذا القرار، ما يأتي:

المؤسسة: الجامعة وملحقاتها، المركز الجامعي ، المدرسة العليا، مركز البحث وملحقاته.

مسؤول المؤسسة: مدير الجامعة، مدير المركز الجامعي، مدير المدرسة العليا، مدير مركز البحث.

وحدة التعليم والبحث: الكلية، المعهد بالجامعة، المعهد بالمركز الجامعي.

مسؤول وحدة التعليم والبحث: عميد الكلية، مدير المعهد بالجامعة، مدير المعهد بالمركز الجامعي.

الوحدة: وحدة التعليم والبحث.

الفصل الثاني

تعريف السرقة العلمية

المادة 3: تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أوالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ولهذا الغرض، تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا،
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين،
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية،
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي،
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات،

- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

الفصل الثالث

تدابير الوقاية من السرقة العلمية

الفرع الأول

تدابير التحسيس والتوعية

المادة 4: تلزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تخص، لاسيما:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية،
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه،
- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي ،
- إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي،
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

الفرع الثاني

تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

المادة 5: مع مراعاة الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه وتنظيم نشاطات البحث تتولى المجالس العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ما يأتي:

- مع مراعاة قدرات التأطير في المؤسسة، تحديد عدد مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه التي يمكن الإشراف عليها من قبل كل أستاذ باحث أو باحث دائم مؤهل، كما يأتي:
  - ستة (6) أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم والتكنولوجيا،
  - تسعة (9) أطروحات ومذكرات في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث،
- تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات، المطبوعات البيداغوجية،
- اختيار موضوعات مذكرات التخرج و مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات وموضوعاتها التي تم تناولها من قبل من أجل تجنب عمليات النقل من الانترنيت والسرقة العلمية،
- إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة،
- إلزام الطالب والأستاذ الباحث والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

الفرع الثالث

تدابير الرقابة

المادة 6 : تلزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية :

- تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، يشمل لاسيما، مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية .

- تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي،
- شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنيت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية.

المادة 7: يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الادارية المختصة لوحدة التعليم والبحث.

يحدد نموذج الالتزام بالنزاهة العلمية طبقا للملحق المرفق بهذا القرار.

الفصل الرابع

مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية

الفرع الأول

الإنشاء والتشكيل

المادة 8: يحدث لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث مجلس للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، ويسمى "مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة".

المادة 9: يتشكل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من عشرة (10) أعضاء من مختلف التخصصات، وفق المعايير الآتية:

- النزاهة العلمية،
- عدم التعرض لأية عقوبة تأديبية تتعلق بأخلاقيات المهنة وآدابها.
- السيرة الأكاديمية والعلمية.
- الانتماء لذوي الرتب العليا في المؤسسة.
- التعهد الكتابي بالالتزام بقواعد النزاهة والسرية والموضوعية والإنصاف في العمل.

المادة 10 : يتم اختيار أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من قبل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، والمذكور أعلاه، من بين الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين في حالة نشاط بوحدة التعليم والبحث أو مؤسسة البحث.

المادة 11 : يرأس مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة شخصية علمية ذي سمعة مؤكدة يعينه الوزير المكلف بالتعليم العالي من بين الأساتذة الباحثين أوالأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين أوالباحثين الدائمين، حسب الحالة، من مختلف التخصصات من ذوي أعلى رتبة الذين هم في حالة نشاط بالمؤسسة بناء على اقتراح مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، والمذكور أعلاه،

المادة 12: عهدة أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

الفرع الثاني

المهام

المادة 13: علاوة على المهام المذكورة في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 04-180 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، والمذكور أعلاه، يكلف مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، بما يأتي:

- دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها،
- تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه،
- تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية،

– إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الإدارية المختصة في المؤسسة، مشفوعة بتقرير مفصل يبين حالات الانتحال والسرقة العلمية في العمل موضوع الإحالة.

المادة 14: يمكن مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة الاستعانة بأي شخص أو لجنة متخصصة يمكنها أن تساعده في أعماله.

المادة 15: يعد مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة حصيلة سنوية عن نشاطاته ويرسلها مرفقة بتوصياته إلى مسؤول المؤسسة.

الفصل الخامس

إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها

الفرع الأول

الإجراءات الخاصة بالطالب

المادة 16: يبلغ كل إخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية كما هي محددة في المادة 3 من هذا القرار ترتكب من طرف الطالب، بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة يسلم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث.

يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث التقرير المذكور أعلاه فورا لمجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها.

المادة 17: يقدم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة تقريره النهائي لمسؤول وحدة التعليم والبحث بعد إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطاره بالواقعة.

المادة 18: عندما يتضمن تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة ثبوت السرقة العلمية، يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث الملف على مجلس تأديب الوحدة.

المادة 19: يعلم مسؤول وحدة التعليم والبحث الطالب المتهم بالسرقة العلمية كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب وتاريخ ومكان انعقاده خلال الآجال المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

المادة 20 : يجتمع مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به للفصل في الوقائع المعروضة عليه.

المادة 21: يستمع أعضاء مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث، للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب والأدلة التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفوعه.

المادة **22:** يجب على الطالب المتهم الذي يحال على مجلس التأديب المثول شخصيا.
يمكن الطالب المتهم إحضار أي شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، ولهذا الغرض يتعين عليه إخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابة بالأشخاص الذين يرافقونه في الدفاع عن نفسه قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (3) أيام على الأقل.
إذا تعذر حضور الطالب المتهم لأسباب مبررة يمكن أن يلتمس كتابة من مسؤول وحدة التعليم والبحث تمثيله من قبل مدافعه وأن يقدم ملاحظاته ودفوعه كتابة، قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة (3) أيام.

المادة 23: يتعين على مجلس التأديب أن يسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة إضافة لملاحظات ودفوع الطالب المتهم.

المادة 24: يفصل مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث، في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به.

المادة 25: يمكن الطالب الطعن في القرار الذي يتخذه مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث أمام مجلس تأديب المؤسسة طبقا لأحكام القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014، والمذكور أعلاه.

الفرع الرابع

العقوبات

المادة 35: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، لا سيما تلك المحددة في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014، والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

المادة 36: دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

المادة 37: تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص لعدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 3 من هذا القرار.

المادة 38: طبقا لأحكام الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، والمذكور أعلاه، يمكن كل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها.

الفصل السادس

أحكام ختامية

المادة 39: يكلف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومسؤولي مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث كل فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر، في: 2 جويلية 2016

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ: طاهر حجار

الملحق رقم 02: واجهة مذكرة التخرج

الجمهـــورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–

كـــليـــة الـــحقـــوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق - تخصص: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

بعنوان:

من إعداد الطالب: ..... **تحت اشرف: .....**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
.....	.....	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان	رئيسا(ة)
.....	.....	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان	مشرفا ومقررا(ة)
.....	.....	جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان	مناقشا(ة)

السنة الجامعية:.....

قائمة المراجع

أ. أحمد داود رقية

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

- أحمد إبراهيم خضر، إعداد الرسائل والبحوث من الفكرة إلى الخاتمة، ط1، كلية التربية جامعة الأزهر، القاهرة، 2013.

- بحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سوريا، 2016.

- محمد عبد الفتاح الصيرفي، الدليل التطبيقي للباحثين، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002 .

- مروان سيدي، منهجية البحث العلمي، منهجية البحث العلمي، ج1 ، ط1، فريق صناع الحياة، الجزائر، 2008.

- عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، تطبيقات من النظام القانوني الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن/رام الله، فلسطين، الطبعة العربية الأولى، 2012 .

- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة 04، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، ط 1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.

- عبد القادر الشيخلي، إعداد البحث القانوني، دار حدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1982.

- ريما ماجد، منهجية البحث العلمي، مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، لبنان، سنة 2016

ثانيا: المقالات العلمية:

- عيسو عقيلة، الاقتباس في النصوص البحثية" أهميته وأشكاله وإشكالاته"، حوليات جامعة الجزائر1 ، جامعة الجزائر، ج01، العدد 33، مارس 2019 .

- خيرة هلابي، مراحل إعداد مذكرات وأطروحات التخرج في الدراسات القانونية، مجلة الفقه والقانون، العدد 39، 2016.

ثالثا: التظاهرات العلمية:

- آمال ينون، ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي: نحو محاربة جريمة السرقة العلمية في الجزائر – رؤية تحليلية–كتاب أعمال الملتقى المشترك: الأمانة العلمية، الجزائر، 11-07-2017، مركز جيل البحث العلمي.

- طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933-2016، كتاب المؤتمر المشترك حول الأمانة العلمية، الجزائر، 11-07-2017، مركز جيل البحث العلمي.

- نور الدين حيروش، البحث العلمي خطواته ومراحله، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، المكتبة الوطنية الجزائرية، 29 ديسمبر 2015.

رابعا: المحاضرات:

- بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، 2015-2016.

خامسا: النصوص القانونية:

- القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أ. أحمد داود رقية

فهرس المحتويات:

مقدمة:..... 2

الفصل الأول: الإعداد والتحضير لمذكرة التخرج(الخطوات المنهجية للإعداد)..... 9

الفصل الأول: الإعداد والتحضير لمذكرة التخرج.....10

(الخطوات المنهجية للإعداد) 10

المبحث الأول: الخطوات التمهيدية:.....12

المطلب الأول: اختيار موضوع البحث(العنوان): 12

الفرع الأول: دوافع اختيار الموضوع: 12

الفرع الثاني: طريقة الاختيار:.....16

الفرع الثالث: ضبط عنوان المذكرة:.....17

المطلب الثاني(المرحلة الثانية): حصر المراجع وجمع الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع والاطلاع عليها: 20

الفرع الأول: مفهوم جمع المعلومات(البيبليوغرافيا):.....20

الفرع الثاني: أماكن وجود المعلومات(المراجع) وتحصيلها:.....24

الفرع الثالث: التعامل العلمي مع المراجع(الاطلاع على المعلومات أي القراءة والتفكير):.....25

المبحث الثاني: إعداد الخطة(تقسيم الموضوع): 28

المطلب الأول: مفهوم تقسيم الموضوع:.....28

الفرع الأول: المقصود بتقسيم وتبويب الموضوع:.....28
الفرع الثاني: أهمية تقسيم الموضوع(خطة الدراسة): 29
الفرع الثالث: الإجراءات العملية المساعدة على تقسيم الموضوع: 29
المطلب الثاني: مراحل تقسيم الموضوع وشروطه: 30
الفرع الأول: مراحل تقسيم الموضوع: 30
الفرع الثاني: شروط تقسيم الموضوع: 32
المطلب الثالث: ضوابط إعداد الخطة (تقسيم الموضوع)وقوالبه: 33
الفرع الأول: أسس تقسيم الموضوع: 33
الفرع الثاني: قوالب تقسيم الموضوع: 34
الفرع الثالث: الفرق بين خطة البحث والتبويب:.....35
المبحث الثالث: مرحلة جمع المعلومات وتخزينها(نسل المعلومات وتنظيمها): 37
المطلب الأول: أساليب جمع وتخزين المعلومات: 37
الفرع الأول: الأساليب التقليدية في جمع وتخزين المعلومات: 37
الفرع الثاني: الأساليب الحديثة في جمع وتخزين المعلومات:.....39
المطلب الثاني: أهمية جمع وتخزين المعلومات وضوابطه: 40
الفرع الأول: أهمية جمع وتخزين المعلومات: 40
الفرع الثاني: ضوابط جمع المعلومات وتخزينها: 40
الفصل الثاني: تحرير مذكرة التخرج وشكلها النهائي 42

المبحث الأول: قواعد تحرير مذكرة التخرج ومقوماته:.....44
المطلب الأول: مقومات تحرير مذكرة التخرج: 46
الفرع الأول: تحديد المنهج المناسب للموضوع وتطبيقه: 46
الفرع الثاني: ظهور شخصية الباحث: 47
المطلب الثاني: خصوصية الأسلوب العلمي في البحث القانوني:.....47
الفرع الأول: شروط الأسلوب العلمي القانوني:.....48
الفرع الثاني: خصائص الأسلوب العلمي القانوني: 50
المبحث الثاني: إعداد مذكرة التخرج في شكلها النهائي: 52
المطلب الأول: ترتيب أجزاء المذكرة:.....52
الفرع الأول: صفحات مذكرة التخرج: 52
الفرع الثاني: الإخراج الشكلي النهائي لمذكرة التخرج: 78
المطلب الثاني: احترام قواعد الاقتباس والإسناد: 81
الفرع الأول: الاقتباس: 81
الفرع الثاني: هوامش البحث القانوني:.....83
الفرع الثالث: قواعد التوثيق: 90
المبحث الثالث: احترام الأمانة العلمية:.....92
المطلب الأول: مفهوم الأمانة العلمية:.....93
الفرع الأول: أصناف المساس بالأمانة العلمية:.....94

الفرع الثاني: أنواع السرقة العلمية تبعا للقرار الوزاري رقم 933: 95

المطلب الثاني: آليات وتدابير مكافحة جريمة السرقة العلمية في ضوء القرار الوزاري 933-2016: 97

الفرع الأول: الآليات والتدابير الوقائية: 98

الفرع الثاني: الآليات والتدابير العقابية المترتبة عن السرقة العلمية: 101

الخاتمة: 103

الملاحق: 104

قائمة المراجع.....118

فهرس المحتويات: 122

أحمد داود رقية